جامعة الدكتور يحيى فارس – المدية–

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم المالية و المحاسبة

الموضوع :

دور نظم الدفع المعاصرة في تحسين تنافسية البنوك التجارية

–دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR–

– وكالة المدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبتين:

– عزيري فاطمة الزهراء

– بلعربي عتيقة

تحت إشراف الأستاذ:

– اسليماني محمد

السنة الجامعية:

2022 / 2021

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين الذي وفقنا وأعاننا على إنهاء هذا العمل والخروج به بهذه الصورة المتكاملة .

فلا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المعلم الدكتور (زاهي محمد أمين) و الأستاذ (اسليماني محمد) الذي رافقنا في مسيرتنا لإنجاز هذا البحث وكانت له بصمات واضحة من خلال توجيهاته وانتقاداته البناءة والدعم الأكاديمي، و لا ننسى تقديم الشكر إلى السيد حشاش زكريا وكيل بنك **BADR** الذي قدم لنا معلومات كافية و لم يبخل علينا ، كما لا ننسى فضل من كان لنا منهم يد العون ، و نتوجه بشكر خاص لعائلاتنا التي صبرت وتحملت معنا ورافقتنا بالكثير من الدعم على جميع الأصعدة، ونشكر الأصدقاء والأحباب وكل من قدم لنا الدعم المادي أو المعنوي .

و نسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل لوجهه الكريم و الحمد لله رب العالمين و سلام على المرسلين .

إهداء

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها، ريحانة حياتي، و بهجتها، التي غمرتني بعطفها و أنارت لي درب حياتي إلى التي حنانها عوض حنان الأب و كانت لي سندا و عونا، الصدر الحنون، " أمي العزيزة الغالية " حفظها الله و أطال في عمرها .

إلى الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق، و شملني بالعطف و الحنان، إلى الذي شاءت له الأقدار أن يفرح في بداية مشواري الدراسي و لم يتسنى له أن يفرح بتخرجي، إلى الذي أفتقد وجوده، روح " أبي طاهرة " رحمه الله و أسكنه فسيح جناته .

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري، إلى من قاسمني الحلوة و المرة إخوتي: العزيز "محمد"، و الغالية " لامية " .

إلى من كان لي شرف الإنتساب إليه زوجي " ياسين " الذي كان سندا لي أكن له التقدير و الإحترام حفظه الله و أطال في عمره وعائلته الكريمة .

إلى أعز ما وهبني الله:أولادي من تقر لهم عيني، نزيم و عبد المؤمن .

إلى الأستاذ المشرف : الدكتور زاهي محمد الأمين الذي لم يبخل علينا بنصائح و توجيهات في إنجاز هذا البحث .

إلى كل من كان له الفضل في نجاحي .

و إلى أعز صديقة على قلبي و رفيقتي في هذا العمل فاطمة الزهراء

أهديكم جميعا ثمرة هذا العمل .

أقدم تحياتي إلى كل من يفتح مذكرتي الآن ليجد فيها الفائدة المرجوة، متمنية أن أحصل منه على الدعوة الصالحة .

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

إلى نبع الحنان و مصدر إمتناني إلى الحضن الدافئ و العيون الساهرة و سبب وجودي إلى من زرعت في المبادئ و أنارت دربي بدعواتها إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي .

إلى من تعب لألقى راحتي إلى مشكاة النور إلى من علمني معنى الكفاح و الإعتماد على النفس و أوصلني إلى ما أنا عليه الآن إلى سندي في الحياة أبي الحبيب .

إلى من قاسموني رحم أمي إلى أعز الناس على قلبي إخوتي و مصدر اعتزازي : محمد ، أسامة و أبراهيم و سامية و فتيحة .

إلى جميع الأصدقاء و جميع عائلتي ...

و إلى الأستاذ المشرف : الدكتور زاهي محمد الأمين الذي لم يبخل علينا بنصائح و توجيهات في إنجاز هذا البحث .

و إلى أعز صديقة على قلبي و رفيقتي في هذا العمل عتيقة.

إلى كل من يعرفهم قلبي و نسيهم قلمي من قريب أو بعيد .

إلى طلبة العلم جميعا .

فاطمة

مستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية نظم الدفع الإلكتروني في تحسين تنافسية البنوك التجارية ، لقد حاولنا خلال هذه الدراسة تقديم إطار نظري يحدد مختلف المفاهيم المتعلقة بنظم الدفع الإلكتروني و البنوك التجارية بالإضافة إلى المصطلحات و العناصر المتعلقة بالميزة التنافسية ، و هذا باعتمادنا على المنهج الوصفي ، أما في الجانب التطبيقي فكانت الدراسات التطبيقية حول نظم الدفع المعاصرة و الخدمات التي تقدمها لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لبدر .

و تأكدنا من وجود النتائج المستخلص عليها و هي وجود علاقة بين نظم الدفع الإلكتروني و تحسين تنافسية البنوك التجارية .

- **الكلمات المفتاحية :**

نظم الدفع الإلكتروني – الميزة التنافسية البنوك التجارية .

Abstract:

Cette étude vise à connaître l'importance des systèmes de paiement électronique dans l'amélioration de la compétitivité des banques commerciales .Au cours de cette étude, nous avons essayé de fournir un cadre théorique qui définit les différents concepts liés aux systèmes de paiement électronique et aux banques commerciales en plus des termes et éléments liés à l'avantage concurrentiel, et ceci par notre recours à l'approche descriptive .Sur le plan appliqué, les études appliquées portaient sur les systèmes de paiement contemporains et les services qu'ils fournissent à la Banque de l'agriculture et du développement rural de Badr.

Et nous nous sommes assurés des résultats obtenus, à savoir l'existence d'une relation entre les systèmes de paiement électronique et l'amélioration de la compétitivité des banques commerciales

- les mots clés:

systèmes de paiement électronique - Avantage concurrentiel des banques commerciales.

الفهرس العام

المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	-
إهداء	-
ملخص باللغة العربية و اللغة الفرنسية	-
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	I
مقدمة عامة	أ – د
الفصل الأول : مدخل نظري لنظم الدفع المعاصرة و تحسين تنافسية البنوك التجارية	
تمهيد	2
المبحث الأول :عموميات حول تطور نظم الدفع المعاصرة	3
المطلب الأول :مدخل لنظام الدفع التقليدي	3
المطلب الثاني :تطور نظم الدفع إلى نظام دفع معاصر	12
المبحث الثاني :عموميات حول البنوك التجارية و إبراز الميزة التنافسية فيها	22
المطلب الأول :إطلالة عامة حول البنوك التجارية	22
المطلب الثاني :الميزة التنافسية في البنوك التجارية و دور نظم الدفع المعاصرة في تحسينها	34
خلاصة الفصل	47
الفصل الثاني :الجانب التطبيقي لنظم الدفع المعاصرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	
تمهيد	49
المبحث الأول :تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	50

المطلب الأول : تعريف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و نشأته	50
المطلب الثاني : هيكلها التنظيمي (الوطني – الجهوي – الوكالة)	58
المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لنظم الدفع المعاصرة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	62
المطلب الأول : الخدمات البنكية الإلكترونية المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR– وكالة المدية – 864 .	62
المطلب الثاني : نظم الدفع المعاصرة المستعملة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ل BADR	66
خلاصة الفصل	73
الخاتمة	77
قائمة المصادر و المراجع	81
الملاحق	87

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الفرق بين الكمبيالة و السند	8
(1-2)	مزايا و عيوب وسائل الدفع الإلكترونية	21
(1-3)	الأبعاد المعددة لنطاق التنافس	40
(1-4)	معايير تحقيق الميزة التنافسية للبنك	44
(2-1)	حقوق الاستعمال	70
(2-2)	حقوق الاستعمال لبطاقة VISA كلاسيك	71
(2-3)	حقوق الاستعمال لبطاقة VISA تيتانيوم	72
(2-4)	حقوق الاستعمال لماستر كارد الكلاسيكية	74

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1 -1)	ورقة سند الإستلام	6
(1 -2)	ورقة السفتجة	7
(1 – 3)	التسطير العام و التسطير الخاص	11
(1- 4)	أنواع الميزة التنافسية	37
(2- 1)	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة	60
(2 – 2)	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال	61
(2 – 3)	الهيكل التنظيمي لوكالة المدية للإستغلال 846	62
(2 – 4)	واجهة موقعBADR NET	64
(3 – 1)	الموزع الأوتوماتيكي للأوراق .	65
(3 – 2)	الواجهة الخلفية لقسيمة اشتراك في خدمة SMS BADR NET +BADR	65
(3 – 3)	جهاز TPE	65
(3 – 4)	البطاقة الكلاسيكية	67
(4 – 1)	البطاقة الذهبية	67
(4 – 2)	بطاقة TAWFIR	68

مقدمة

مقدمة

عرفت السنوات الماضية ثورة تكنولوجيا في الإعلام و الإتصال هذا ماأثر على طريقة المعاملات المصرفية التي دفعت البنوك التجارية والمؤسسسات المالية إلى تطوير نظم الدفع وادماجها مع نظم الدفع الجديدة تتميز بالفعالية و الأمان ،لذا كان من اللازم مواكبة نوع آخر من نظم الدفع غير التقليدية فتطورت نظم الدفع من وسائل تقليدية تعتمد على النقود بالدرجة الأولى وعلى الورق بالدرجة الثانية إلى وسائل الدفع الحديثة خالية من الورق والحوالات هي نظم الدفع الإلكترونية لما توفره هذه الوسائل من معلومات تمتاز بالدقة وبالتالي اختصار الوقت والتكاليف والجهد والمال المخصص لخدمة الزبائن وهذا مايسمى بالمصارف الإلكترونية .

ومع تنامي العولمة في جميع المجالات بما فيها المجال المصرفي وانتشار المنافسة البنكية سعت البنوك التجارية إلى تحقيق أهدافها المختلفة من خلال قيامها بنشاطها البنكي وذلك لتحقيق أقصى ربح ممكن وبأقل تكلفة مقارنة بالبنوك المنافسة،وهذا من أجل إرضاء زبائنها بالدرجة الأولى لتلبية حاجياتهم ورغباتهم من خلال تقديم خدمات مختلفة ،فلابد من تحسين وتطوير الخدمات البنكية المقدمة.

فكل هذه التطورات زادت من حدة المنافسة بين البنوك التجارية بشكل خاص ،من حيث سرعة العمليات ونظم الدفع المستخدمة أيضا ضرورة تواجد الكفاءة في العمال من أجل مواجهة هذه التطورات السريعة .

مع هذا التقدم أدركت الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي و بالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع فاعتمدت البنوك الجزائرية على التطوير و هذا بإدخال التقنيات الحديثة ، أي أن هناك إجماع بأن هذه التكنولوجيات أدت إلى تنفيذ بعض العمليات بسرعة فائقة مهما كانت المسافة و بتكلفة منخفضة .

الإشكالية الرئيسية :

و على ضوء هذا الإطار تبرز ملامح إشكالية البحث و التي يمكن صياغتها على النحو التالي :

– ما هو دور نظم الدفع الإلكترونية في تحسين تنافسية بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالجزائر ال BADR؟

الإشكاليات الفرعية :

1. ما هي أسباب تطور نظم الدفع التقليدية إلى نظم دفع معاصرة ؟
2. ما هي نظم الدفع الإلكتروني ؟
3. ما هي الميزة التنافسية للبنوك التجارية ؟

4. ما هي العلاقة بين نظم الدفع المعاصرة و الميزة التنافسية للبنوك التجارية ؟
5. ما هي نظم الدفع المعاصرة المستعملة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ل BADR ؟.

فرضيات الدراسة :

1. الأسباب التي أدت إلى تطور نظم الدفع التقليدية إلى نظم دفع معاصرة ، تراجع فعالية نظم الدفع التقليدية و ارتفاع التكلفة .
2. نظم الدفع الإلكتروني هي مجموع التحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف و تتمثل في البطاقات البنكية و النقود الإلكترونية و الشيكات الإلكترونية و البطاقات البنكية .
3. الميزة التنافسية للبنوك التجارية هي عبارة عن تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتوجات بنكية أو منتوجات بديلها لها .
4. نعم توجد علاقة بين نظم الدفع الإلكتروني و الميزة التنافسية للبنوك ؟
5. نظم الدفع المعاصرة المستعملة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ال BADR هي بطاقة الدفع Titanium.VISA.CIB ، بطاقة MASTER CARD .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع المعاصرة في تحسين تنافسية البنوك التجارية ، فأصبح من المهم اختيار و تطوير تقنيات نظم الدفع لتحقيق العوائد و الأرباح و تخفيض التكاليف و بالمقابل تحقيق رضا الزبائن و العملاء .

أهداف الدراسة :

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التعريف بنظم الدفع المعاصرة بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم النظم التقليدية .
2. دراسة نظم الدفع المعاصرة و الأسباب التي أدت إلى تطوير نظم الدفع .
3. دراسة بعض نماذج من البنوك التجارية .
4. دراسة دور نظم الدفع المعاصرة في تحسين تنافسية البنوك التجارية .
5. عرض نظم الدفع وواقعها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية الBADR– وكالة المدية –

حدود الدراسة :

يمكن تحديد حدود الدراسة على مستويين المكاني و الزماني .

1. **الحدود المكانية** : ركزت الدراسة على وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR بولاية المدية .
2. **الحدود الزمانية** : تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من شهر أفريل إلى شهر ماي .

منهج الدراسة :

- لتحقيق هدف البحث و الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة و اختيار الفرضيات المطروحة اخترنا اتباع المنهج الوصفي لتشخيص موضوع الدراسة ووصفه وصفا شاملا ، و هو المنهج الملائم لإستعراض الجوانب النظرية لنظم الدفع و دورها في تحسين تنافسية البنوك التجارية .

صعوبات الدراسة :

لا تخلو أي دراسة من صعوبات و عوائق و من خلال إعدادنا لهذا البحث صادفتنا جملة من الصعوبات :

- صعوبة الحصول على المراجع من الكتب التي عالجت هذا الموضوع .
- قلة الدراسات التي عالجت هذا الموضوع .

الدراسات السابقة :

1. بارش آسيا ، وسائل الدفع الإلكترونية و مدى تطبيقها في الجزائر ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أم البواقي ، الجزائر سنة 2012 – 2013 ص 36 .

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على وسائل الدفع الإلكترونية ، مفهومها و أنواعها و كيفية التعامل بها و مدى تطبيقها في الدول بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة .

- خلصت الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية هي وليدة تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات لأنها وفرت لها التقنية اللازمة لقيامها ، كما وفرت لها التقنيات التي تحب التعامل بها .

- ظهور وسائل الدفع الإلكتروني ساهم في القضاء على الكثير من المشاكل التي تأثر على الإقتصاد الوطني ، كالقضاء على مشكل نقص السيولة الذي تعاني منه الجزائر و التقليل إلى حد كبير من مشكل تزوير العملات النقدية و ذلك باستعمال النقود الإلكترونية و تحقيقها للسرعة و الأمان في المعاملات التجارية .

2. سلطاني خديجة ، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية ، مذكرة ماستر (غير منشورة) ، تخصص مالية و نقود ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2012 – 2013 .

- هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الآثار الإيجابية و السلبية الناتجة عن استخدام أنظمة إلكترونية .
- محاولة معرفة الدور الكبير لأنظمة الدفع الإلكتروني و مساهمتها في زيادة فعالية و أنشطة البنوك .
- كذلك التعرف على واقع ممارسة الوسائل الإلكترونية و استعمالها في النظام البنكي الجزائري .

خلصت الدراسة إلى أن وسائل الدفع الإلكترونية و الأعمال الإلكتروني مفاهيم جاء بها الإقتصاد الرقمي .

- لتقدم وسائل الدفع الإلكترونية فوائد عديدة للإقتصاد من سرعة و أمان و تطور .

هيكل الدراسة :

من أجل تحقيق الهدف من الدراسة و نظرا لما تستند عليه طبيعة الموضوع ، و في ضوء معالجة إشكالية البحث و اختيار صحة الفرضيات ثم تقسيم البحث إلى فصلين .

سنتناول في الفصل الأول :نظم الدفع التقليدية وتطورها الى نظم الدفع المعاصرة في تحقيق تنافسية البنوك التجارية

و في الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ال BADR وكالة المدية .

الفصل الأول :

مدخل نظري لنظم الدفع المعاصرة

وتحسين تنافسية البنوك التجارية فيها

تمهيد :

نظم الدفع هي العملية التي يتمكن من خلالها الفرد دفع أثمان السلع و الخدمات التي يحصل عليها ، كما عرفت الآونة الأخيرة تقدم سريع و غير مسبوق لهذه الوسائل في كافة المجالات و منها مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال و الدفع الإلكتروني من نظم ووسائل على اختلافها .

فقد تطورت نظم الدفع التقليدية من نظام المقايضة ثم بعد ذلك ظهرت النقود السلعية إلى نظم الدفع المعاصرة باستخدام النقود الورقية حيث تجردت هذه الوسائل من طابعها المادي أو الورقي و تم الاعتماد على الإلكترونيات، اختفاء الشيك و حل محله البطاقات و الشيكات الإلكترونية و نفس الشيء بالنسبة للسفتجة و السند لأمر و من المؤكد أن البنوك التجارية هي أحد القطاعات التي تأثرت بالتطور التكنولوجي لنظم الدفع ، بحيث أدى التطور الذي مس مختلف الأنشطة الاقتصادية إلى تطور البنوك و تبلور مفاهيمها بشكل أكبر و اتساع عملياتها ووظائفها و أهدافها ، خاصة مع اشتداد المنافسة أي خلق مكانة هامة للميزة التنافسية فهي تمثل العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق البنوك ربحية متواصلة مقارنة مع منافسيها حتى تتسابق في اجتذاب أكبر عدد ممكن من الزبائن .

و في ظل هذا التطور تعددت و تنوعت تشكيلة الخدمات البنكية المقدمة و اختلفت من بنك إلى آخر باختلاف نوعه و الوظيفة و الاستراتيجية التنافسية التي يمارسها و علاقتها بتطوير نظم الدفع المعاصرة ضمن هذه البنوك .

سوف نتناول في هذا الفصل عرض لمختلف أشكال نظم الدفع التقليدية و الأسباب التي أدت إلى تطورها إلى نظم الدفع المعاصرة كما سوف نتطرق إلى نبذة عامة حول البنوك التجارية و كذا إبراز الميزة التنافسية فيها .

لذا إرتأينا أن تكون خطة الفصل الأول كما يلي :

1. المبحث الأول : عموميات حول نظم الدفع المعاصرة
2. المبحث الثاني : عموميات حول البنوك التجارية و إبراز الميزة التنافسية لها .

المبحث الأول : عموميات حول تطور نظم الدفع المعاصرة .

عرف الإنسان منذ القدم النقود كوسيلة للدفع الوحيدة التامة السيولة بالإضافة إلى بعض وسائل الدفع التقليدية كالشيك و السفتجة و السندات بأنواعها ، و مع التطور التكنولوجي الذي مس القطاع الاقتصادي و المشاكل التي واجهت وسائل الدفع التقليدية فقد ظهرت العديد من نظم الدفع المعاصرة و التي تتمثل في استخدام الأنترنت و التجارة الإلكترونية و هذا ما سنتطرق له بالتفصيل في هذا المبحث

المطلب الأول : مدخل لنظام الدفع التقليدي .

نظم الدفع التقليدية هي تلك الأداة المقبولة إجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات و كذلك تسديد الديون ، و تدخل في رمز وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية،تلك السندات التجارية و نشأة القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم و يمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية فهي أداة و وساطة مهمتها تسهيل التداول و تمكين إجراء الصفقات بسهولة و هذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر ، و تصنيفه الأول على الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين التجار

- و من جهة أخرى تمثل أدوات للدفع العاجل ، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود و الشبكات بدرجة أولى .[1]

- تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي مهما كانت الدعائم و الأساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الأشخاص بتحويل أموال.[2]

وعرفت أيضا على أنها : < تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل[3] و عرفت أيضا على أنها وسائل تسمح بتحويل أموال لكل شخص مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشبكات خاصة ، بطاقة الدفع ، السند لأمر تحويلات بنكية).و عليه يمكن تعريف وسائل الدفع على أنها " كل الوسائل و الأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن الوسيلة

[1] – لوصيف عمار،استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ،رسالة ماجيستار،تخصص التحليل و الاستشراق لاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة قسنطينة،الجزائر ،2009/2008 ص 10.

[2] -Bobbeauthierry , DroitBankaire ,Edition Monthrestion, paris ,1994, p41

[3] –المادة (69) من أمر رقم 03/11 مؤرخ في 26 أوت سنة 2003 يتعلق بالنقد و القرض ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية،العدد 52 الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003 ص 11 .

المستخدمة ، سواء كانت الدعامة المستعملة ورقية كالشيك و السند لأمر و غيرها أو قيدية كالتحويل أو إلكترونية كالبطاقات البنكية .[1]

- و يعرف القانون رقم 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض في مادته 113 وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل .[2]

- و قد عرف المشرع الجزائري وسائل الدفع كما يلي تعتبر وسائل الدفع على الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل.[3]

أولا : أشكال نظم الدفع المصرفية التقليدية :

توجد عدة أشكال من وسائل الدفع التقليدية و تحدد عادة الأنظمة التقنية ماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع و في الحالات القصوى تعطي موافقتها لإختبار مثل هذه الوسائل في إطار ما يسمى "بمنحة وسائل الدفع " و نستعرض فيما يلي إذا أهم الأدوات التي تعيش وسائل الدفع .

1-النقود : هي وسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة ، و هي الأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع بل أن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى نقود سوداء بواسطة الخصم قبل تاريخ الإستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق عند حلول هذا التاريخ .[4]

و من أنواع النقود :

1-1 النقود القانونية : هي عبارة عن نقود ورقية ، و النقود المعدنية المساعدة ، و تصدر هذه النقود من طرف البنك المركزي و هي تعبر عن الشكل الأعلى السيولة التامة و النهائية و تسمى أيضا بالنقود المركزية.[1]

---

[1]-بارش آسيا ،وسائل الدفع الإلكترونية و مدى طبيعتها في الجزائر ،مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية و بنوك ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،جامعة أم البواقي، الجزائر سنة 2012-2013 ص ص 37 – 38 .

[2]- المادة 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد و القرض، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر بتاريخ 27 اوت 2003 ص 11..

[3]- مادة 113 من أمر رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية العدد 16 الصادر بتاريخ 18 أفريل 1990 ص 533

[4]-سلطاني خديجة ،إحلال وسائل الدفع التقليدية للوسائل الإلكترونية ،مذكرة ماستر،تخصص مالية و نقود ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،2013/2012 ص35 .

2-1 **النقود المصرفية**:و تسمى أيضا بنقود الودائع أو النقد الكتابي أو الخطي و هي تمثل في الوقت الحالي الجزء الأكبر من التداول النقدي فهي عبارة عن الحسابات الجاريةأو دائع تحت الطلب الموجودة لدى البنوك و تنتقل ملكيتها من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات أو الحوالات و القاعدة التي ينطبق البنك التجاري في إنشاء نقود الودائع على أصل معين من النقود القانونية [2].

2-السند لأمر : السند لأمر هو أصلا ورقة تجارية ، تحرر بين شخصين لإثبات فئة مالية واحدة ، إذا هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين يدفع مبلغ معين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق و على أساس هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية ، حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسددها عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه .[3]و يكون فيه طرفان فقط : المحرر و المستفيد ، و على أساس هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية ، حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه و أمام حامل هذا السند طريقتان لإستعماله :

- إما أن يتقدم به قبل تاريخ الاستحقاق إلى أي بنك يقبله ، فيتنازل عليه مقابل حصوله على سيولة مقابل حصول البنك على مبلغ التنازل عن السيولة و الحلول محل هذا الشخص في الدائنية و تحمل متاعب تحصيل السنة .
- استعماله في إجراء معاملة أخرى مع شخص آخر في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض و يتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد عن طريق عملية التظهير شرط أن يتم قبوله يدخل في التداول و بالتالي يتحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التظهير ،وتلعب هذا الدور قبل حلول تاريخ الاستحقاق ، فإذا حل ذا لأجل أمكن تحويل هذه الورقة إلى سيولة تامة أي نقود قانونية ، نادرا ما تقدم السفتجة أو السند لأمر للدفع من طرف المسحوب عليه و المكتتب و يتم الدفع مباشرة من طرف هذين الآخرين [4].

---

[1]-الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة السابعة ،الجزائر ،ص 39 .

[2]-بارش آسيا ،وسائل لدفع الإلكترونية و مدى تطبيقها في الجزائر، مرجع سابق ص ص 37-38.

[3]- الطاهر لطرش ، مرجع سابق ص 32 .

[4]- منصور بن عفو عبد الكريم ، مدخل إلى الرياضيات المالية ،الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003،ص25.

شكل (1 – 1) : ورقة سند للأمر

الجزائر في:..... المبلغ :1000دج

بتاريخ :..... ... و بموجب هذا السند

سأدفع

لأمر السيد : .....ب - .....مبلغ .....

.....(المبلغ بالحروف)

المصدر: الطاهر لطرش ، مرجع سابق ،ص 30

3–الكمبيالة (السفتجة):هي محرر مكتوب وفق أوضاع شكلية مذكورة في القانون تتضمن أمرا صادرا عن شك، هو الساحب إلى شخص آخر المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد ،مبلغا معينا بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين ،و تعتبر السفتجة أهم الأوراق التجارية لأنها تتضمن جميع العمليات التي يدور حولها قانون الصرف ،و تفترض السفتجة وجود ثلاثة أشخاص .

- **ساحب** : وهو يحرر الورقة و يصدر إليه هذا الأمر .
- **مسحوب عليه** :وهو من يصدر الأمر لصالحه .[1]

تعريف آخر :السفتجة مثلها في ذلك مثل السند لأمر هي عبارة عن ورقة تجارية و لكنها تختلف عنها في بعض الأمور الأساسية ،فهي تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد و تسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت و هي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمر .[2]

- **الكمبيالة** :عبارة عن أمر صادر من شخص معين يوجه ذلك الأمر إلى شخص آخر و يسمى الشخص الذي يصدر عنه الأمر إلى الشخص الآخر بالساحب ، أما الشخص الآخر المسحوب عليه أو هو الشخص الذي

[1] – د.نادية‌فضيل ، الأوراق التجارية في القانون الجزائري ، دار هومة للطباعة و النشر ، الطبعة الحادية عشر ، الجزائر 2006 ، ص 7

[2] – شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ، الجزائر ،2011 ،ص 116 .

يوقع على الكمبيالة و يتعهد بالدفع في تاريخ لاحق ، أما الشخص أو الطرف المسحب على الكمبيالة لتحصيل القيمة فيسمى المستفيد و قد يكون هو الساحب أو أي طرف آخر يحدده الساحب .[1]نموذج أحد أشكال السفتجة:

الشكل رقم (1– 2) : ورقة سفتجة .

الجزائر :..... تاريخ إنشاء السفتجة

المبلغ بالأرقام :.....4000 .....

إلى السيد :.....(إسم المسحوب عليه و عنوانه).....إدفعوا بموجب هذه السفتجة لأمر السيد :.....(إسم المستفيد و عنوانه) .....أو الحامل .....

مبلغا قدره

المبلغ بالأحرف :.....(أربعة آلاف دينار جزائري) في .....(تاريخ الاستحقاق).....

توقيع الساحب

المصدر : الطاهر لطرش ، مرجع سابق ص 32

[1]– سلطاني خديجة ، مرجع سابق ص 31 .

من خلال الجدول التالي استعراض الفرق بين الكمبيالة و السند لأمر :

جدول رقم (1-1) الفرق بين الكمبيالة و السند لأمر

الكمبيالة	السند لأمر
1. فيها ثلاثة أشخاص :الساحب و المسحوب عليه و المستفيد	**1. فيها شخصان فقط:المتعهد و المستفيد.**
2. هي أمر بالدفع تعطى للساحب	**2. هو تعهد بالدفع من قبل المتعهد .**
3. فيها قبول بالدفع يضاف إلى أمر الدفع (ولا يلتزم المسحوب عليه إلا إذا فرض عليه وقبله)	**3. لا يحتاج له سبيل لأنه هو تعهد أي سند تعهد بالدفع .**
4. هي دائما ورقة تجارية	**4. هو بالأصل ورقة مدينة ، لكنها تصبح تجارية (تخضع للقانون التجاري) إذا كان أحد طرفها تاجرا أو إذا كان موضوعها عملية تجارية .**

المصدر :مشاكر القزويني ، مرجع سابق ص 119.

4-سند الرهن : هو أيضا ورقة تجارية كسابقيه ،يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجار ذلك و هو سند لأمر مضمون بكمية من المبلغ المحفوظة في مخزن عمومي .[1]

- فإذا وضع تاجر أو منشأة كمية من السلع في مخزن عمومي مثل المخازن التي توجد في الموانئ أو المخازن الباردة للحفاظ على السلع فيعلم له صاحب المخزن كتابا يشهد بوجود الكمية كذا من السلعة كذا بالمخزن كذا ،

[1]- الطاهر لطرش ، مرجع سابق ذكره ص 34 .

وهذا في حالة ما إذا كان التاجر لا يوجد لديه نقود بأمكانه الحصول على النقود في انتظار بيع سلعته و هذا بتسليم شهادة ملكية السلع إلى الذي يمنح له قرضا و هذه الشهادة تسمى سند السند .[1]

- و هو وثيقة تسمح برهن البضاعة و تكون ملحقة بوصل إيداع البضاعة في المخازن العمومية .[2]
- سند الرهن مثله من الأوراق التجارية الأخرى يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم ، كما يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول و انتقاله بين الأفراد (التجار) لتسوية المعاملات .[3]

5–سند الصندوق:هو التزام مكتوب من طرف بنك أو هذه مؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند (هو مبلغ للمقرض) في تاريخ معين (هو تاريخ الاستحقاق)، و يكون هذا السن محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أو لحمل السند يحدث هذا عندما يقوم شخص ما بإقراض مؤسسة أو بنك أموالا لأجل قصير مقابل الحصول على فائدة ، و يعتبر وسيلة للدفع إذ أن بإمكان صاحب أو حامله أن يظهر ، إلى الغير بهدف تسوية معاملات تجارية أو ائتمانية أخرى و بالتالي يمكن تداوله من يد إلى يد لهذا الغرض فمنه يمكن دائما أن يحرر لأمر حامله.[4]

6–السندات العمومية قصيرة الأجل :تلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة لأجل لتسوية احتياجات السلطات العمومية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن ، وعدم القدرة على الانتظار لاستعجالية النفقات ،و يتم تداول هذه السندات من يد إلى يد و استعمالها في التبادل و ضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها ، أي سندات غير إسمية و السندات العمومية القصيرة الأجل تشبه إلى حد كبير سندات الصندوق و الاختلاف الأساسي الموجود بينهما هو في الجهات التي تصدرها و كذا في كون السندات العمومية مضمونة من طرف الدولة .

7–الدفع عن طريق التمويل : التحويل هو أبسط العملبات التجارية فالبنك يتوسط من خلال تنفيذها بين طرفين (المحول و المحول إليه) و يقوم بتوصيل مبلغ من المال أودعه شخص في فرع البنك أو مراسلة (أي بنك آخر) في المكان المحول إليه فالتحويل آلية لتحويل الأموال ــ وليس من الأوراق التجارية ــ يسمح بتحويل الأموال .[5]

---

[1]– أحمد هني ،العملة و النقود ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، ص 73

[2]–شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ، الجزائر ،2011 ص 119 .

[3]– درقة خديجة ، تطبيق أنظمة الدفع الحديثة في البنوك التجارية ،مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية ، الجزائر ، 2015/2016 ص 23 .

[4]– لوصيف عمار ،مرجع سابق،ص 24.

[5]– بن شوشة وافية ، بن عالي زهور ،أثر تطور وسائل الدفع البنكية على تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية المؤسسة ،جامعة المدية ،2020/2019 ص 14 .

دون الحاجة إلى سحبها من الحساب و تسليمها إلى شخص آخر و يتميز بسهولة استخدامه، سرية الدفع ، الأمن و قلة التكلفة يمكن أن يكون التحويل تلقائيا باتفاق بين البنك و صاحب الحساب و عادة ما يكون هذا في حالات التحويل المتكرر و الدوري كأجور العمال التي تحول إلى حساباتهم دوريا من حساب رب العمل .

8-الشيك : عبارة عن محرر بموجبه يطلب الساحب من المسحوب عليه أن يدفع مبلغا للساحب نفسه لطرف ثالث ،هذا طبقا مع افتراض وجود رصيد موجه للساحب لدى المسحوب عليه يسمح بالطلب هذا ، والشيك بحد ذاته ليس نقدا لأنه لا يتضمن تعهدا من البنك بأداء مبلغ معين لحامله كما هو الحال في الورقة المصرفية ،بل هو أمر موجه من قبل شخص إلى البنك.[1]

تعريف آخر : الشيك هو صك يتضمن أمرا من شخص يدعى السحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لإذن شخص ، ثالث هو المستفيد مبلغا نقديا ، وذلك بمجرد الاطلاع و عادة ما يكون المسحوب عليه في الشيك أحد البنوك و التي تقوم بطبع نماذج للشيك :يحرر فيه إسم البنك المسحوب عليه بشكل ظاهر [2]

و هو تعهد فوري يمكن المستفيد من أن يحصل على النقود من البنك يوم تحرير الشيك.[3]

و يعتبر الشيك من أكثر أنواع الأوراق التجارية شيوعا في العمل نظرا لأهميته البالغة في المعاملات ، كما يتميز بأنه قليل الحاجة إلى استعمال النقود فيحد من كمية تداولها كما أنه لا يجبر الساحب على الاحتفاظ بالنقود في حوزته للوفاء بها و يؤدي ذلك إلى التقليل من مخاطر ضياع أو سرقة النقود، هذا بالإضافة إلى أنه وسيلة فعالة لإثبات الوفاء ،إذ يقيد البنك في مقابله ان الشيك المخصص للوفاء بمبلغ معين قد دفع لشخص معين ، مما جعل استخدام الشيكات كأداة للدفع يحتل المرتبة الأولى بين الأوراق التجارية رغم حداثة إنشائه مقارنة بالسفتجة و السند لأمر .[4]

أنواع الشيكات : للشيك عدة أنواع يمكن ذكرها فيما يلي :

1-الشيك المسطر (المخطط) : جرى الفرق أن الشيكات تدفع إلى المستفيد أو المظهر إليه الأخير عندما يقدمه البنك و لكن بالنسبة للشيك المسطر لا يجوز صرفه إلا للبنك المسحوب عليه ، و يحصل على قيمته نقدا ، ولكن يمكن أن يقدم الشيك إلى البنك الذي يتعامل معه ليحصله له و يدفع المبلغ أو يقيده

[1]- مروان عطوان ، النظريات الاقتصادية ، الطبعة الخامسة ، دار البعث للطباعة و النشر ، الجزائر ،2007 ص 48.

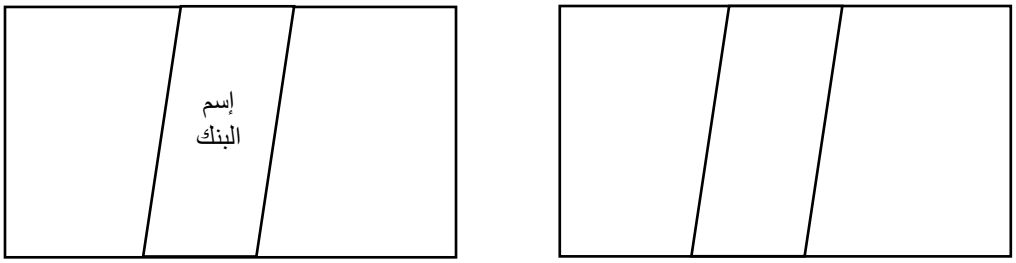
[2]- عبد الرحيم وهيبة ، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية، رسالة الماجيستر (غير منشورة)، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 2005/2004 ص 11.

[3]- منصور بن عفو عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 25 .

[4]- عبد الرحيم وهيبة ، مرجع سابق،ص 11 .

ضمن حسابه الجاري ، و التسطير قد يكون عاما إذا ما وضعنا خطين متوازيين على وجه الشيك و قد يكون خاصا إذا وضعنا بين الخطين المتوازيين إسم بنك معين .[1]

الشكل : (1 – 3) : التسطير العام و التسطير الخاص



التسطير الخاص التسطير العام

المصدر : سمير رازي: أحكام الشيك في التشريع الجزائري،مذكرة نيل شهادة الماستر في الحقوق ،تخصص قانون الشركات ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2016-2017 ص 13.

2– الشيك المعتمد :وهو شيك محرر بشكل عادي ،فضلا على أنه يحمل توقيع البنك المسحوب عليه على صدر الشيك كما يقيد اعتماده مع ذكر التاريخ ،و يترتب على اعتماد الشيك تحميله مقابل الوفاء لصالح الحامل فيصبح الوفاء بالبنك مؤكدا .

وهو أيضا شيك يقدم للمسحوب عليه بناءا على طلب الساحب أو الحامل للتأشير عليه بما يقيد الاعتماد ، و يترتب على هذا الاعتماد تجميد مقابل الوفاء لصالح الحامل إلى غاية استبقاء قيمة الشيك ،فيصبح الوفاء بالشيك مؤكدا غير أن الاعتماد لا يقصد منه القبول لأن الشيك لا يخضع لعملية القبول[2].

3– الشيك المفيد في الحساب: إذا ورد على الشيك ما يقيد بأن قيمته تقيد في الحساب أو في حكمه أن البنك ملزما بوفائه بطريقة تسويته في حساب المستفيد و امتنع عليه الوفاء بقيمته نقدا فإن فعل تحمل نتيجة ما يقع من ضرر للساحب .

4– الشيك السياحي :هو شيك أي أمر بالدفع ،مبلغ بعملة قابلة للتحويل يصدره بنك معروف أو منشأة مالية معرفة ، و المستفيد منه هو أن يصرف المستفيد قيمته خارج بلاده (للسياحة غالبا).[1]

[1]– محمد فتحي البديوي ،إدارة البنوك ، الطبعة الأولى ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 2012 ص 175 .

[2]– د .نادية فضيل ، مرجع سابق ، ص 118 .

5-الشيك المؤشر : يقوم المسحوب عليه بناءا على طلب الحامل أو الساحب بالتأثير على الشيك مما يدل على وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير ،إذن فالتأشير لا يترتب عليه تجميده مقابل الوفاء إلى غاية استفاد الحامل لقيمة الشيك ،بل غايته التأكد على وجود مقابل الوفاء و فن التأشير فحسب.[2]

المطلب الثاني :تطور نظم الدفع إلى نظام دفع معاصر .

تطور وسائل الدفع من شكلها التقليدي إلى شكلها الإلكتروني عن طريق مجموعة من العوامل أهمها:

أولا: عوامل تطور نظم الدفع إلى نظام الدفع المعاصر.

1-تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية :رغم ما تتميز به وسائل الدفع التقليدية من إحساس بالأمان إلا أنها تشتكي من المشاكل الناجمة عن حمل النقود كالسرقة و الضياع و نقل حملها، و من المشاكل التي تعاني منها نظام الدفع التقليدي :

2-إنعدام الملائمة :فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا عبر التليفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية و بالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة و ينتج عن تكلفة أعلى و بالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها .

3-مدفوعات غير الوقت الحقيقي :لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ،و يتوقف التأخير في التحقيق الفعلي عن نوعية السداد ، فالمدفوعات بالشيكات تستغرق ما يصل إلى أسبوع و تستغرق مدفوعات بطاقات الإئتمان أسبوعين .

4-إنعدام الأمن :فالتوقيعات يمكن أن تزور و أرقام بطاقات الإئتمان يمكن أن تسرق أو التجار يمكن أن يرتكبوا الغش و الإحتيال .[3]

5-التكلفة :إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال ،و بالنسبة للمدفوعات الصغيرة تعطي بالكاد تكاليف المصروفات، و أكبر مشكل يواجه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية ،هو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة إجتماعية بسبب الإنتشار الواسع لها ، حيث شهدت ارتفاع سنوي خلال العشر سنوات الماضية، بنسبة 5% ، و من الجرائم أيضا التي في حق الشيك ،أن يصدر الساحب أمرا إلى المسحوب عليه بعدم

[1]- سلطاني خديجة ، مرجع سابق ص 34 .

[2]- زهير عباس كريم ، النظام القانوني للشيك ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 1997 ص 363 .

[3]- سلطاني خديجة حلال وسائل الدفع لتقليدية بالوسائل الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص ص 36 – 37 .

الدفع و ذلك بصرف النظر عن الأسباب التي دفعت الساحب إلى ذلك لأنها من قبيل البواعث لا تأثير لها في قيام المسؤولية .[1]

6-استخدام الأنترنت في المجال المصرفي: لم يكد يمضى أكثر من عقد من الزمن على ظهورها حتى أضحى الأنترنت عماد الثروة المعلوماتية و اقتصاد المعرفة ،و يظهر تكنولوجيا الشبكة العالمية (warld wide web) حدث ما يشبه الميلاد الجديد للأنترنت مما أتاح للمستخدم أو المبرمج البسيط في أي مكان بالعالم أن يقوم بتطوير موقع إلكتروني يكتسب قيمته المحتوى الذي يتضمنه ،و هكذا استقرت الأنترنت في شكلها الحالي كشبكة عالمية تربط شبكات العالم .

و أتاح انتشار استخدامات الأنترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي ، حيث تم إنشاء مقر لها على الأنترنت بدلا من المقر العقاري ، و من ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الأنترنت و هو في منزله ،و يمكنه محاورة موظف البنك على شاشة الكمبيوتر ، و يتم إجراء كافة العمليات المصرفية .

7-التوجه نحو التجارة الالكترونية :يجمع المتتبعون للنشاط التجاري و الراصدين لتغير الإتجاه العام بين مختلف الوسائل المستخدمة لإدارة التجارة بين بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي ،و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على أن المشهد التجاري الحالي يتجه نحو ابتكار برامج و بروتوكولات جديدة ، واعتماد إجراءات أمنية و تشريعات قانونية من أجل بناء صرح جديد للتجارة يعرف بالتجارة الإلكترونية ،و التي يمكن تعريفها بمعناها الشامل بأنها " عمليات شراء و بيع السلع و الخدمات عبر الأنترنت "

- إن كانت العلاقات التجارية التقليدية قامت منذ فجر النشاط التجاري على أساس الإيجاب و القبول بخصوص

- أي تعاقد، و هي أساس التزام البائع مثلا بتسليم المبيع بشكل مادي ، و أن يقوم المشتري بالوفاء بالثمن إما نقدا أو باستخدام أدوات الدفع البديل و هي وسائل الدفع التقليدية .

فأن التجارة الإلكترونية كونها تعبر عن تبادل السلع و الخدمات و معلومات بين أطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة الأنترنت ، استوجب تطوير طرق وسائل الدفع و قد كان ظهور وسائل الدفع الإلكترونية من العوامل المباشرة و

[1]- لوصيف عمار ، مرجع سابق ص 27 .

المساعدة في نمو التجارة الإلكترونية، فالتجارة الإلكترونية تقوم على أربع عناصر من بائعون ،مشترون ،شبكة الأنترنت ووسائل الدفع الإلكترونية .[1]

ثانيا:مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية :

من أهم الأسباب التي أدت إلى استخدام وسائل الدفع المعاصرة الإلكترونية من التجارة الإلكترونية .

تعريف 1 : يقصد بالدفع الإلكتروني على أنه مجموعة الأدوات و التحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف و المؤسسات كوسيلة دفع .[2]

تعريف 2 : يقصد بالدفع الإلكتروني :هو ذلك النظام الذي أنه مجموعة الأدوات و التحويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف و المؤسسات كوسيلة دفع و تتمثل في البطاقات البنكية و النقود الإلكترونية و الشيكات الإلكترونية و البطاقات البنكية .[3]

تعريف 3 : يعرف الدفع الإلكتروني على أنه " عملية تحويل الأموال هي في الأساس تمت لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر و إرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات.[4]

تعريف 4 : وسيلة لدفع هي الأداة المقبولة اجتماعيا من اجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات و كذلك تسديد الديون ، و تدخل في زمرة وسائل الدفع ، إلى جانب النقود القانونية ، تلك السندات التجارية و سندات القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم .[5]

تعريف 5 : هو مجموعة من الوسائل و التقنيات الإلكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل مستمر و آمن و ذلك لتسديد دين ما على السلع و الخدمات بصفة تلغي العلاقة المباشرة بين المدين و الدائن .[6]

---

[1]– لوصيف عمار ، مرجع سابق ، ص ص 27 – 29 .

[2]– معارفي فريدة و مفتاح صالح ، البنوك الإلكترونية ، المؤتمر العالمي الخامس ،كلية العلوم الإدارية و المالية ، جامعة فيلادليا ،الوم أ دون ذكر سنة النشر ص 9 .

[3]– عبد الرزاق براهيمي ، عبد المالك هبال ،منصف شرفي ، أهمية استخدام وسائط الصرفية الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية ، مجلة الدراسات الاقتصادية ،المجلد 07 ،العدد 01 ، جامعة عبد الحميد صهري ، قسنطينة ، الجزائر ، جوان 2020 ص 07 .

[4]– طارق عبد العال حماد ، التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية و المالية و التمويلية و القانونية ، الدار االجامعية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 2006 ص 101 .

[5]– الطاهر لطرش ، مرجع سابق ص 31 .

[6]– عبد الرحيم وهيبة ، مرجع سابق ذكره ص 30 .

تعريف 6 : تعرف وسائل الدفع الإلكترونية أنها " هي الدورة الإلكترونية و السريعة لنقل الأموال من المشتري إلى البائع عبر المؤسسات المالية و بأقل التكاليف الممكنة ".

تعرف أيضا أنها " عنصر أساسي من أنظمة الدفع ، تكون في شكل بطاقات الدفع ، التحويلات البنكية ، الشيكات الإلكترونية و غيرها من وسائل الدفع غير النقدية التي تسمح للمستخدمين النهائيين لها من تحويل الأموال بين حسابات البنوك و المؤسسات المالية الأخرى "(عدة م ، 2018/02 ، صفحة 277) ، وكل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية ، قانون (05 ،18،18 20) .

ومنه نستنتج أن وسيلة الدفع الإلكتروني هي وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية الكترونية من أجل تسهيل عملية التبادل و لتتم بطريقة آمنة و سريعة و بأقل التكاليف الممكنة .[1]

ثالثا:خصائص نظام الدفع المعاصر :

و ما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول ،حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارة تتوسع إقليميا و دوليا ،وبذلك تساعد وسائل الدفع الإلكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع و النقل .
- يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية :وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل .
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد : حيث يتم إجرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان و يتم الدفع عبر شبكة الأنترنت ، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الإتصال اللاسلكية يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين طرفي العقد .

يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين :

[1] – بوخاري فاطنة ، تحديات و ضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 1 (2021)، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2021 ص 09 .

الأول : من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض ، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود ،ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة ،و يشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما .

الثاني : من خلال البطاقات البنكية العادية ،حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض ، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية .

- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك : أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف و توفير الثقة فيما بينهم .
- يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشيكات :

الأولى :شبكة خاصة ،يقتصر الإتصال بها على أطراف التعاقد ، و يفترض ذلك وجود معاملات و علاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم .

الثانية : شبكة عامة ، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة .

و هذه الخصائص بالتأكيد تسمح بتقليل تخفيض تكاليف المعاملات التجارية ، إضافة إلى أنها تنظم الوقت ، علاوة على تحسين إدارة النقد و الشراكة التجارية بين الممولين و العملاء. [1]

رابعا:أهمية نظام الدفع المعاصر :

إن اتساع نطاق التجارة الإلكترونية يسمح بتضاؤل دور النقود الورقية و الدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الإلكتروني ، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية و كان الدفع يتم بصورة مماثلة أو بواسطة وسيلة بديلة للشيك و غيرها من وسائل الدفع التقليدية ، لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية ، كالعقود الإلكترونية التي تبرم عبر شبكة الأنترنت ، حيث تتوارى المعاملات الورقية ، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية ، لهذا كان الدفع إلكتروني .

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية الصيغة في التعاقد بين غائبين ، مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال فاكس ، أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي ، و لكن هذه الوسائل لا

[1] – د . صالح إلياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة ، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظم الدفع في البنوك الجزائرية، المركز الجامعي خميس مليانة ، أفريل 2001 ،ص ص 26 – 27 .

تصلح و خصوصية التجارة الإلكترونية و مقتضيات السرعة فيها ، إذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الإلكتروني من خلال شبكة الإتصال اللاسلكية عبر الحاسب .[1]

خامسا:أنواع وسائل الدفع المصرفية الإلكترونية المعاصرة :

1- البطاقات البنكية : تعتبر البطاقات البنكية من أهم سمات العصر الرقمي الحدي حيث تحظى بالقبول العام و الثقة في التداول ، و إتمام المعاملات على المستوى المحلي و الدولي ، وقد تعددت المؤسسات المالية العالمية التي تشرف على إصدارها ، وتعتمد بطاقات الدفع الإلكتروني على نظام المعلومات متكامل ، و تعد طريقة حديثة في طرق الدفع التي يتعامل بها الناس بصفتها تلقى قبولا دوليا.

- **تعريف البطاقات البنكية** : هي عبارة عن بطاقات صغيرة يمكن حملها في الجيب ، حيث يحتوي بداخلها على شريحة إلكترونية تخزن فيها مجموعة من البيانات المتعلقة بالحساب ، الرصيد ، الرقم السري ، التوقيع ....إلخ ، يمكن استخدامها كوسيلة دفع في المحلات ، ووسيلة سحب للأوراق النقدية من إحدى الصرافات المعتمدة.[2]
- **أنواع البطاقات البنكية:**

هناك العديد من البطاقات البنكية نذكر منها:

1-بطاقة السحب الآلي(**C.R.A**) (Carte Retrait Automatique): تخول هذه البطاقة لحاملها إمكانية سحب مبالغ من حسابه بحد أقصى متفق عليه من خلال إدخال العميل لبطاقته في جهاز السحب الآلي الذي يطلب منه إدخال الرقم السري، بعد التأكد من إدخال الرقم السري يطلب الجهاز من العميل تحديد المبلغ عن طريق لوحة المفاتيح الموجودة على الجهاز، وبعد الصرف يستعيد العميل بطاقته آليا، ويسجل المبلغ المسحوب في حالة المدين من حساب العميل مباشرة، والهدف من هذه البطاقات التسهيل على العملاء وتوفير احتياجاتهم من النقود، لذلك نجد البنوك تنشئ منافذ توزيع لها في أماكن كثيرة مثل المطارات ومحطات السكك الحديدية ومراكز التسويق[3].

[1]- لوصيف عمار ، مرجع سابق ص ص 29- 30 .

[2]- حميد فشيتن حكيم بناولة ، واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية ، و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ، المركز الحامعي ، خميس مليانة 26 – 2001/04/27 ص 04 .

[3]- باصور محمد ، حمادوش سارة ، عصرنة وسائل الدفع في البنوك التجارية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص علوم مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، 2016 -2017 ص 78 .

2-بطاقة الائتمان: بمعنى نظم الدفع المعاصرة عبارة عن أجهزة دفع تقليدية، بطاقة الائتمان (cc)(credit cards) مثلا: حاليا هي أكثر أجهزة الدفع انتشارا على الانترنت، وكانت أول بطاقة ائتمان قدمت منذ عقود مضت، وقد تم تقديم بطاقات الائتمان بشرائط مغناطيسية تحتوي على معلومات قراءة فقط غير مشفرة، حاليا كارات أكثر و أكثر هي البطاقات الذكية (smart cards) و تحتوي على أدوات أجزاء صلبة (شرائح) تقدم تشفير وسعة تخزين أكبر ، و حديثا حتى بطاقات الإئتمان الفعلية (حقائب برامج إلكترونية ، مثل واحدة بسلعة

trintech cable & wireless

و قد ظهرت في الأسواق [1]

3-بطاقة الشيكات : هي بطاقة تحتوي على إسم العميل و توقيعه و رقم حسابه و الحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل بشروط معينة ، و إذا تحققت هذه الشروط فإن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كان لديه من عدمه ، و ظهور هذه البطاقة جاءت نتيجة عدم ثقة التجارب بالشيكات التي يصدرها أشخاص لا يعرفونهم .

4-بطاقة الدفع : هي البطاقة التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة و تتميز هذه البطاقات بأنها توفر الوقت و الجهد للعملاء و كذلك زيادة إيرادات البنك المصدر لها.[2]

5-بطاقة الصرف البنكي : تتيح هذه العملية لحاملها الشراء على الحساب في الحال على أن يتم التسديد بصورة لاحقة ، فهي لا تتضمن أي معنى للإئتمان بل على حاملها أن يسدد قيمة مشترياته مباشرة بمجرد إرسال الفاتورة و له و يتحمل جراء ذل أي فوائد في الفترة ما بين الشراء و السداد هنا ليس هناك أي ائتمان ، بمعنى أن فترة الإئتمان التي تمنحه هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد .[3]

6-بطاقة الأنترنت :هي بطاقة تستخدم لعملية الشراء أو التسوق عبر الأنترنت و هي محددة بمبالغ صغيرة نسبيا و ذلك لتقليل من المخاطر على من يحملها في حال عدم التعرف على رقم البطاقة و استخدامها دون إذن .[4]

---

[1]- فاروق سيد حسين ،'التجارة الإلكترونية و تأمينها ، الطبعة الأولى ، الجيزة ،2001 ص ص 27- 28 .

[2]- أمين فرج يوسف ، العالمية للتجارة الإلكترونية و عقودها ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، 2009 ص 101 .

[3]- سعد غالب ياسين ، بشير عباس العلاق ، الأعمال الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006 ص 29 .

[4]- سايح علي طوبال أسامة ، دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص علوم مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، الجزائر ، 2017/2016 ص 23 .

2- البطاقات الذكية

تعريف البطاقة الذكية : هناك تقنية أخرى تسمى بالبطاقة الذكية أو smart card ، البطاقة الذكية هي عبارة عن بطاقة تحتوي على معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب تعويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع[1].

تعريف آخر :

ظهرت البطاقات الذكية على إثر المشاكل التي عرفتها البطاقات السابقة "كبطاقة الإئتمان" و البطاقة الذكية هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي ، تحتوي في داخلها على شرائح للذاكرة تقبل بواسطة ميكروكومبيوتر يزودها بطاقة تخزينية للبيانات أكبر بكثير من تلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائط الممغنطة ، ولكنها أعلى منها تكلفة ، و تقدم هذه البطاقة العديد من الخدمات ، منها بعض البيانات الشخصية الخاصة بحاملها مثل التاريخ الطلبي للشخص ، و معلومات عن حساباته الشخصية المصرفية .[2]

و تستخدم هذه البطاقات في مجالات عديدة أهمها :

- تحويلها إلى بطاقة لتعريف الهوية أو تذكرة لوسائل النقل .
- تحويلها إلى حافظة النقود الإلكترونية تملأ أو تفرغ النقود .
- تستخدم في تأمين إجراء التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات .[3]

النقود الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية :

1-النقود الإلكترونية :تعتبر النقود الإلكترونية إحدى الوسائل المستحدثة للتعامل التجاري من خلال شبكة الانترنت وهي إن كانت تتشابه مع النقود العادية في بعض خصائصها وسماتها إلا أنها تختلف على أنها عملة إلكترونية وليست مصنوعة من الورق أو المعدن.

2-الشيك الإلكتروني: الشبكات الإلكترونية electronic

هي المكافئ الإلكتروني للشبكات الورقية التقليدية.

والشبك الإلكتروني عبارة عن وثيقة إلكترونية تحتوي على البيانات التالية:

[1]-منير الجحبيهي و ممدوح الجحبيهي ، البنوك الإلكترونية ، دار لكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر 2005 ص 52 .

[2]- رشيد بوعافية ، إبراهيم مزيود ، التحول إلى وسائل الدفع الإلكترونية و تحديات الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق .

[3]- طه مصطفى كمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 345 .

- رقم الشبك
- اسم الدافع
- رقم حساب الدافع واسم البنك
- اسم المستفيد
- القيمة التي ستدفع
- وحدة العملة المستعملة
- تاريخ الصلاحية
- التوقيع الإلكتروني للدافع
- التظهير الإلكتروني للشبك المستفيد[1]

يمكن تعريف النقود الإلكترونية على أنها "قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما و غير مرتبطة بحساب بنكي ، و تستعمل كأداة للدفع .[2]

3-المحافظ الإلكترونية

محفظة النقود الإلكترونية هي وسيلة وفاء جديدة تصلح لسداد المبالغ قليلة القيمة ، وقد ظهرت هذه الوسيلة الجديدة نتيجة تزاوج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بتكنولوجيا البطاقات الذكية ، فقد استفادت المصارف و المؤسسات المالية من التقدم المذهل في كلا النوعين من التكنولوجيا ، و كوسيلة في خدمة عملائها من خلال خلق وسيلة وفاء جديدة تستخدم نوعا جديدا من النقود الإلكترونية كما يمكن اعتبارها وسيلة دفع إفتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر .[3]

[1]- م فارق قايد حسين ، التجارة الإلكترونية و تأمينها ، الطبعة الأولى ، الجيزة ، 2001 ص ص 27-28 .

[2]- الشافعي محمد إبراهيم محمود " النقود الإلكترونية " ، الهيئة العليا لتطوير الرياض، المال و الاقتصاد ، بتاريخ الإطلاع 26 ماي 2022 على الموقع الإلكتروني www.arriadh.com

[3]- شريف محمد حسام ، محفظة النقود الإلكترونية ، رؤية مستقبلية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2007 ، ص 16 .

4-الكمبيالة الإلكترونية :

هي عبارة عن محرر شكلي ثلاثي الأطراف ، معالج إلكتروني بصور كلية أو جزئية تتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لشخص ثالث يسمى المستفيد لدى الإطلاع أو في تاريخ معين .[1]

سادسا:مزايا و عيوب وسائل الإلكترونية :

رغم التطورات التكنولوجية و حداثة وسائل الدفع الإلكترونية إلا أنها لا تخلو من عيوب فهي كغيرها من الوسائل لها مزايا و لها عيوب و الجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم (1-2): مزايا و عيوب وسائل الدفع الإلكترونية :

	المزايا	العيوب
بالنسبة لحاملها	- سهولة الاستخدام من خلال إجراء استعمالات بنكية عبر الهاتف. - توفير الأمان و تفادي السرقة و الضياع من خلال الاستغناء عن حمل النقود. - تمنح لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة .	- زيادة الاقتراض و الإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية و عدم سداد حامل البطاقة لقيمتها في الوقت المحدد .

[1]- باصور محمد، حمادوش سارة عصرنة وسائل الدفع في البنوك التجارية ، ص 90 .

بالنسبة لمصدرها	- تحقيق أرباح للبنوك و المؤسسات المالية من خلال الفوائد و الرسوم. - سهولة إدارتها مصرفيا ، بحيث لا يمكن للعميل أن يستخدمه بقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الإلكترونية للبطاقة.	- أهم خطر هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليه و كذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها
بالنسبة للتاجر	- تضمن حقوق البائع و تساهم في زيادة المبيعات تمكن من متابعة الزبائن طالما أن العبئ يبقى على عاتق البنك و الشركات المصدرة.	- عند حدوث بعض المخالفات من جالب التاجر أو عدم الالتزام بالشروط يجعل البنك يلغي معه و يضع اسمه في القائمة السوداء.

المصدر :زيقم سارة ، دور وسائل الدفع الإكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية ، مذكرة الماستر ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، سنة 2014–2015 ، ص ص 20– 21 .

المبحث الثاني: عموميات حول البنوك التجارية و إبراز الميزة التنافسية فيها .

إن حاجة الإنسان إلى إيجاد جهات أمنية لحفظ ممتلكاته و ثرواته دفعته إلى التفكير في إقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية ، حيث يرتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيرفة في القرون الوسطى بأوربا و إيطاليا تحديدا فهم أول من طرق هذا الباب فلقد كان التجار و رجال الأعمال يودعون أعمالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة (حفظ حقوق أصحاب الودائع أن عنصري هذا التعامل يرتكزان على ثقة المودعين باستعادة ودائعهم متى شاءوا من جهة و ربحية الصيارفة من جهة أخرى ، و هذان المحوران أساس عملية الائتمان . و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف و هي إيداع الأموال

المطلب الأول: إطلالة عامة حول البنوك التجارية.

البنوك التجارية من تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية و التي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لا سيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة تحت الطلب و توفير و لأجل و خاضعة لإشهار و استعمالها مع المواد

الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالإقراض أو بأيةطريقة أخرى يسمح لها القانون (المادة الثانية من قانون البنوك) إن البنوك التجارية و يطلق عليها أحيانا بنوك الودائع Banks Dépasit هي تلك التي تتعامل بالائتمان (المباشر و غير المباشر)و أهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب Deposits Demandو الحسابات 1 الجاريةAuounts Current و ينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود Creations Meney . إن مجرد قبول الودائع أمر تشترك فيه أنواع مختلفة من المصارف فالمصرف المركزي يقيل الودائع من المصارف التجارية ، كما تقبل بعض المصارف (المختلفة) المتخصصة الودائع من المواطنين و لكن أهم ما يميز المصارف التجارية هو قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الوقائع إلى أصحابها و قتما شاءوا دون مماطلة أو إلحاح بينما لا تتعامل المصارف الأخرى بمثل هذه النوع من الودائع و إنما بودائع لأجل Deposits Time أو الخاضعة لإشهار Notice To Subjectبحيث يشترط فترة على إشعار البنك بالسحب و بما أن السحب من الحسابات الجارية يتم بشيكات يحررها المودع يمكن القول بأن أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها قبول الديون التي عليها (للمودع) في تسوية الديون التي للآخرين (على المودع). إن عملية إعطاء تعريف شامل للبنوك التجارية ليست سهلة و ذلك بإشراك بعض المنشات المالية في أداة واحدة و أكثر من الخدمات التي تؤديها المصارف فهناك من يعتبر البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية و مبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات و السندات الحكومية و التعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية.

التعريف الأول: يمكن تعريف البنك التجاري بأنه المنشأة أو المؤسسة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات (الأشخاص المعنويين) تحت الطلب أو الأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و تقديم القروض الائتمانية بقصد الربح [1] .

التعريف الثاني: هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو الآجال محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطته التنمية و دعم الاقتصاد القومي و تباشر عمليات التنمية و الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك تلك المساهمة في إنشاء المشروعات و ما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية و مالية وفق للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]

[1] عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو قحف ، الادارة الحديثة في البنوك التجارية ، دار الجامعية ، الاسكندرة ، 2004، ص 25 .

[2] محمد مصطفى الصنهاوي ،ادارة البنوك التجارية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2013 ، ص 34 ،

التعريف الثالث :يعرف قانون النقد و القرض في مادته (114) البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية و العادية لإجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون بحيث يتضمن هذه المواد ومن الأعمال التي كلفت بها البنوك فهي تنحصر فيما يلي[1] :

- العمل على جمع الودائع و المدخرات من الجمهور القيام بمنح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إرادتها .

أولا : نماذج من البنوك التجارية :

تنقسم البنوك التجارية إلى نماذج متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي[2]:

الفرع الأول : من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للحدود الجغرافية .

- **البنوك التجارية المحلية**:ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة محددة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد .ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس كذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمه .
- **البنوك التجارية العامة**:ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنع الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وكذلك تباشر كلفة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية .

الفرع الثاني:من حيث حجم النشاط:

1. **بنوك الجملة**:ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشئات الكبرى .
2. **بنوك التجزئة**:ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشئات الصغرى، لكنها تسعى لاجتذاب اكبر عدد ممكن، فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق

[1] محمد سمير احمد ،الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطبتعة ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2009 ، ص 111 .

[2] رشاد عصام ، رياض الحلبي ، النقود و البنوك ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،ط1 ، 200 ، ص ص 63 – 64 .

المنافع الزمنية والمكانية ومنفقة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فان التجزئة تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي .

الفرع الثالث:من حيث عدد الفروع :

1. **البنوك التجارية ذات فروع:** وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة مشكلا قانونيا، لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا في ما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فان البنك الرئيسيى يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع البنك في نطاقها الجغرافي كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم قروض قصيرة الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي .
2. **بنوك السلاسل:** نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم كبير لحجم البنوك التجارية و نمو حجم الأعمال التي تقدمها من اجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.
3. **بنوك المجموعات:** وهي أشبه بالشركات القابضة والتي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية، فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذه البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.
4. **البنوك الفردية:** وهي منشات صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير ودون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

5. **البنوك المحلية:** نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو محافظة أو ولاية أو حتى مدينة محددة، وان كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فان البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عملها.
6. **البنوك التجارية الوطنية والبنوك الأجنبية** : للبنوك التجارية وصف متسع يتضمنه خضوع راس المال الى سلطة الأجانب فقد يكون البنك مملوكا الى اجانب يقيمون في اقليم البلد او يكون تابعا الى مؤسسة متعددة الجنسيات، او اجانب خارج البلد او مجرد مشاركة بأغلبية اجنبية او مجرد فرع لبنك اجنبي مركز الرئيسي خارج البلد، وهذه البنوك قد تخضع او لا تخضع لرقابة البنك المركزي تبعا الى التنظيم الاقتصادي السائد.

هناك بعض البلدان اشترطت توظيف)جعلتها وطنية(هذه البنوك عن طريق مشاركة الجانب الوطني المحلي سواء كان خاصا او عاما في راس المال وبنسبة معينة تحقق الاغلبية والسيطرة للجانب المحلي .

ويمكن لهذه البنوك ان تمارس كافة انشطة البنوك التجارية بما في ذلك تلقي الودائع المحلية بالإضافة الى الودائع الأجنبية وان تستخدم تلك الودائع سواء في منح الائتمان داخل الحدود الوطنية او تحويلها الى الخارج لاستثمارها في اسواق النقد والمال الدولية، او تودعها في مراكزها الرئيسية في الخارج في شكل ودائع بنكية، ويمكنها داخل الحد ود الوطنية ان تفتح حسابات اجنبية [1]

ثانيا: اهداف البنوك التجارية

- تمثل الربحية والسيولة والأمان اهداف البنوك التجارية حيث ان كل هذه الاهداف قد شكلت سياسة البنك في المجالات الرئيسية، إلا ان ما ينبغي ملاحظته هو التعارض الواضح بينهما وهو ما يمثل المشكلة الاساسية في ادارة البنوك التجارية.
- يرجع التعارض بين الاهداف الثلاثة الى تعارض بين اهداف طرفين اساسيين من الاطراف المعنية بشؤون البنك هما الملاك والمودعين فيأملون في ان يحتفظ البنك بقدر كبير من الاموال السائلة، وان يوجه موارده المالية الى استثمارات تنطوي على حد ادنى من المخاطر وهو ما يترك اثرا عكسيا على الربحية.

[1] – قاسمية اسيا ،تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك ، رسالة ماجستير في علوم لتسيير ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، ص6 . .

ولا يعتقد Jessup ان السيولة والأمان يمكن أن يكون، بل ينبغي ان لا يكونا اهداف البنك التجاري، ذلك ان للبنك هدف وجيه هو تحقيق اقصى عائد للملاك، اما الاحتفاظ بقدر ملائم من الاموال السائلة وتجنب الاستثمارات التي يمكن ان يتعرض بسببها البنك لمخاطر رأسمالية، قد تلتهم اموال الملاك وتمتد لأموال المودعين فلا تخر عن كونها قيود على تحقيق هذا الهدف، ذلك ان تشريعات وتوجيهات البنك المركزي تكفل العديد من الضمانات التي تجنب البنوك التعرض لنقص السيولة او الاصابة بخسائر رأسمالية كبيرة.

وإذا ما اتبعت البنوك نصوص تلك التشريعات ومضمون تلك التوجيهات فان تعرضها لمخاطر العسر المالي ومخاطر انخفاض حافة الأمان بسبب الخسائر الرأسمالية يصبح محدودا، بعبارة اخرى ينبغي ان تركز ادارة البنك على تحقيق هدف الملاك المتمثل في تحقيق اقصى عائد، اما اهداف المودعين المتمثلة في السيولة والأمان فيمكن ان يتحقق من خلال تشريعات وتوجيهات البنك المركزي وهذا بالطبع لا يعني ان تتخذ ادارة البنك موقفا سلبيا بان تقتصر على تلك التشريعات والتوجيهات بل ما نقصد هو ان لا توضع السيولة والأمان اللذان ينشدهما المودعين في مصاف الأهداف اذ يكفي اعتبارهما بمثابة قيود على هدف تعظيم العائد الذي يسعى الملاك إلى تحقيقه [1].

ثالثا : خصائص البنوك التجارية :

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- انها اكثر البنوك مخاطرة في عملياتها مما يجعلها صارمة في ممارسة فعاليتها وعليه فإنها تتحمل مسؤوليات جسيمة في ادارة الاموال.
- البنك التجاري يختص دون غير في المؤسسات المالية والمشاريع التجارية، بان معظم اصوله تشكل حقوقا للمؤسسات وأشخاص اخرين في شكل ودائع مختلفة، وهو الوحيد القادر على خلق خصوم ابداعية قابلة للتداول من شخص لآخر ومن مؤسسة لأخرى بحيث تقوم بفتح حسابات جارية لعمالائها وتحويلها الى نقود ورقية والعكس، بناءا على طلبهم وإجراء عملية المقاصة لحسابهم بطريقة سريعة وبأقل تكلفة وجهد.
- تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، ويمارس البنك المركزي ونقابته على البنوك التجارية من خلال جهاز مكلف.
- تسعى البنوك التجارية الى الربح بعكس البنوك المركزية، اذ هي مشروعات رأسمالية هدفها الاساسي تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح بأقل نفقة ممكنة.

[1]–منير ابراهيم هندي ، ادارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، ط3 ، 1996 ، ص 22.

رابعا : وظائف البنوك :

يسعى البنك التجاري الى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، خاصة بعد ظهور مفهوم الصيرفة الشاملة حيث تعمل هذ البنوك على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعيا نحو خلق مركز استراتيجي متميز وتحقيق رضا الزبائن، وعموما فان البنوك التجارية تتولى تقديم الخدمات التالية:

1 **تقديم مجال الادخار:** سواء الافراد او منشات الاعمال او المنشات الحكومية وذلك من خلال تقديم عوائد جذابة على الودائع او الاوراق المالية والتي تمثل نسبة كبيرة من اصول هذه البنوك .[1]

2 **تقديم وسائل للدفع او لشراء السلع والخدمات:** مثل الودائع تحت الطلب او الجارية او الحسابات الجارية.

وتلعب البنوك التجارية دورا هاما في خدمات الدفع، حيث تمر الاموال من خلالها بحدية عبر المناطق الجغرافية المختلفة والحدود السياسية بالإضافة الى ان الافراد يفضلون دفع ما عليهم من التزامات واستحقاقات بطريقة مباشرة كما ان النظام ككل يعتمد على ثقة الجمهور في قبول شيكات كوسيلة للدفع .

3 **تقديم خدمات مالية عالمية:** وذلك من خلال دخول البنوك التجارية والتمويل الدولي، فالبنك التجاري يضمن الشركات المستوردة حتى يضمن الاستيراد وتسويق المنتجات، كما يمد البنك شركات متعددة الجنسية بقروض وتقديم النصيحة والتحليل الفني للأسواق كما يقوم ببيع وشراء الاوراق المالية، او النقد . الاجنبي لحساب العميل .[2]

4 **تقديم الخدمات الاستثمارية:** وذلك مثل الخدمات التي يقدمها البنك او الاستثمار وهو التعمد بإصدار اسهم وتصريفها للشركات المصدرة لها او شرائها ثم اعادة بيعها، بالإضافة الى تقديم النصائح والمشاورة بالنسبة لاستثمار في الاسواق وكانت القوانين من قبل تمنع البنك التجاري من ممارسة هذ المهام وذلك بغرض تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري في حالة تعهد لإصدار او بيع الاوراق المالية وحدوث مشاكل في تصريفها، بالإضافة الى ذلك فان البنوك التجارية تقدم انواع اخرى مثل خصم الاوراق التجارية، وشراء وبيع العملات والأوراق المالية لحساب العملاء او للبنك ذاته، كما انها تضمن مديونية الغير من خلال اصدار

[1] – محمد صالح الحناوي ، عبد الفاتح عبد السلام ، مؤسسات مالية ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 214

[2] – محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 215.

خطابات الضمان، لكن من الناحية الاقتصادية تقوم البنوك التجارية بوظيفتين . اساسيتين هما: تعبئة المدخرات وتوليد نقود الودائع . [1]

5 **الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين** : تقوم البنوك التجارية بوظيفة الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين فهي تتلقى الودائع من الافراد او المنشات وبذلك فهي تقوم بوظيفة تعبئة المدخرات تمهيدا لإقراضها للمشروعات اي ان هذ البنوك تقوم بدور الوسيط المالي بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي ولا تختلف او تتميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى بهذه الوظيفة وهناك . مؤسسات الوساطة المالية متعددة تقوم بمثل هذه الوظيفة [2].

6 **توليد نقود الودائع**: ان اهم ما تقوم به البنوك التجارية ولا يقوم به اي نوع اخر من البنوك هو الدور في تأثير على وسائل الدفع ، من خلال الزيادة او التخفيض النقود المصرفية)نقود الودائع(وبشكل محدد فان اهم ما يميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية واخطر ما تؤثر به على الاقتصاد هو قدرة هذ المصارف على خلق النقود سواء كان المصرف منفردا او مصارف مجتمعة، وتعني الوظيفة خلق النقود ببساطة ان المصرف التجاري يمكن ان يقدم تسهيلات ائتمانية للعملاء) نقود الودائع المشتقة(بدون ان يكون هناك ودائع مخصصة ومقابلة لها موجودة بالفعل لديه، وبالتالي قدرة البنك التجاري على التأثير على عرض النقود والطلب عليها في المجتمع وكذلك تفاعلها مع السياسات النقدية تأثرا وتأثيرا فيها .

خامسا : موارد و استخدامات البنوك التجارية.

- **موارد البنوك التجارية:**

يبين الخصوم، العمليات التي أصبح بمقتضاها البنك مدينا للغير و تشتمل الخصوم على الموارد التالية:

رأس المال المصدر– الاحتياطات – الأرباح الغير الموزعة – الودائع و الديون الأخرى.

- الموارد الذاتية ﴿الداخلية﴾: هي تلك الأموال التي يمتلكها البنك من خلال تأسيسه أو من خلال نشاط هذه الموارد و تشمل :3

[1]– محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 216.

[2]متولي عبد القادر ، الاسواق المالية و النقدية في عالم متغير ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2010 ، ص 72

[3]الطاهر لطرش،" تقنيات البنوك" دراسة في استخدام النقود من طرف البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية 2003، ص ص73– 74.

❖ رأس المال:و نميز هنا رأس المال المصدر و رأس المال المدفوع، إذ يعمل البنك قدر استطاعته على أن يكون رأس المال المصدر كله مدفوعا ضمانا للمودعين لاسترداد حقوقهم عند إفلاس البنك، يمثل رأس المال نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم لأن أهم موارد البنك تحدد بحجم الودائع.

❖ الأرباح الغير موزعة ﴿نتائج رهن التخصيص﴾: هي تلك الأرباح الصافية التي تقرر إدارة البنك بأغلبية المساهمين بعدم توزيعها لسبب أو لآخر مثل محاولة تدعيم المركز المالي أو استغلال فرص استثمار مستقبلية...الخ.

❖ الاحتياطات: هي اقتطاعات من الأرباح السنوية الصافية قبل التوزيع و هي ثلاثة أنواع:

- الاحتياطي القانوني ﴿الإجباري﴾: هو احتياطي ذو طابع إلزامي بنص قانوني من البنك المركزي يحدد بموجبه الاحتياطي النقدي و حده الأقصى.
- احتياطي خاص: هو احتياطي ذو طابع اختياري يشكله البنك بمحض إرادته وفقا لقانونه الأساسي فهو غير مفروض من سلطة قانونية خارجية .
- الاحتياطي السري:و هو على نوعين:
  - نوع من الاحتياطات يشكل بهدف الحماية من مخاطر انخفاض القيمة، سعر الصرف ...الخ.
  - نوع آخر يكون على شكل مؤونة الخسائر و التكاليف.

➢ الموارد الخارجية: هي التي يكون مصدرها من خارج البنك و تشمل:

❖ الودائع: هي تلك الأموال التي يتحصل عليها البنك من المتعاملين فهي تمثل أهم موارد البنك بسبب كبر نسبتها مقارنة بإجمالي الموارد و هي على أنواع: ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع التوفير، ودائع بإشعار.

❖ الديون الأخرى: تتمثل في الأموال التي يتحصل عليها البنك من البنوك الأخرى و من البنك المركزي.

- البنك المركزي: يمول هذا الأخير البنوك التجارية بعملية الإقراض أو عملية إعادة الخصم لان البنك المركزي و بنك البنوك و بالتالي هو المقرض الأخير لها.
- التسهيلات الائتمانية الخارجية: تتلخص في القروض و الاعتمادات التي يتحصل عليها البنك التجاري من البنوك التجارية الأخرى الأجنبية.
- القروض ما بين المصارف: لا ينظر إلى هذا النوع من البنود بارتياح لذ ما يصفه البعض إلى الضعف، إضافة إلى ذلك و في حالة الظروف السياسية و الاقتصادية الخاصة قد تكون كل البنوك في حاجة إلى هذا النوع من بنود فتجد نفسها عاجزة عن إقراض بعضها البعض و هذا ما يسمى بأزمة النظام المصرفي .

- **استخدامات البنوك التجارية :**

بعد أن تحصل البنوك التجارية على الأموال من مختلف المصادر تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات لكن أي بنك تجاري يقوم بهده العملية اعتمادا على عاملين أساسين هما:

- ❖ السيولة: إمكانية تحويل الأموال و الأصول إلى نقود جاهزة و دون خسارة.
- ❖ الربحية: معدل العائد الذي يدره أي أصل خلال فترة زمنية عادة شهر.

و على هذا الأساس يمكن تقسيم استخدامات البنك التجاري إلى ثلاث مجموعات رئيسية:[1]

- ➢ المجموعة الأولى: الهدف منها تحقيق السيولة فقط و تشمل:
- ❖ النقدية الجاهزة لدى البنك: و هي عبارة عن نقود قانونية موجودة لدى البنك باستمرار لكي يتمكن من مواجهة متطلباته اليومية.
- ❖ الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي : و هي عن الاحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي ، و هو يعتبر من أدوات الرقابة على البنوك من قبل السلطات النقدية .
- ➢ المجموعة الثانية: تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى كما يمكن أن تذر ربحا و هي تشمل على:
- ❖ أصول شديدة السيولة : و هي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة و دون أية مشقة و تتمثل في:
  - حسابات لدى البنوك الأخرى ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك.
  - أصول تحت التحصيل يمكن أن تحول على نقود خلال فترة زمنية قصيرة جدا.
- ❖ الأوراق المالية قصيرة الأجل: فسيولتها أقل من السابقة و أهمها: أذونات الخزينة التي تصدرها الحكومة و فترتها لا تتجاوز 3 أشهر.
- ❖ الأوراق التجارية المخصومة :ثمة قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها لمتعامليه مقابل عمولة عن الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ الخصم و تاريخ الاستحقاق.

[1] http://www.startimes.com/f.aspx?t=22885009 يوم الإطلاع 2022/05/20 على الساعة 11:00 ,

❖ القروض و السلف: و التي يقيمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية و التي تكون قصيرة الأجل غالبا.

➢ المجموعة الثالثة: و التي تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالمجموعتين السابقتين على اعتبار أن صفتها الأساسية هو تحقيق الربح و تشمل ما يلي:

❖ القروض متوسطة و الطويلة الأجل خاصة الصناعية منها.

❖ الأوراق المالية طويلة الأجل كالسندات الحكومية طويلة الأجل.

❖ الاستثمارات الحقيقية﴿أصول مادية ثابتة﴾.

سادسا : البناء التنظيمي للبنوك التجارية

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، وإنما يختلف هذا الشكل باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على مشكل التنظيم الذي يتخذ ، حيث يمكن إعطاء هيكل تنظيمي للبنك التجاري من البنوك كبيرة الحجم والتي تتنوع خدماتها من خلال تصور الإدارات التي قد يتضمنها، وكذلك الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذ الإدارات، وفيما يلي عرض لهذ الإدارات، الأربع والأقسام التي تحتوي عليها

- **تعريف مسؤولية مجلس الادارة :**

1-تعريف مجلس الإدارة: يعتبر أعلى قمة في الهيكل التنظيمي، فهو السلطة المركزية العليا في البنك والمسؤول عن تحقيق وظيفة البنك في الإقتصاد القومي والربحية والسيولة الملائمة للبنك بالرغم أن مجلس الإدارة لا يتدخل في العمليات اليومية، يفوض المديرين في ذلك وهم يفوضون بدورهم، ويقوم مجلس الإدارة بوضع السياسات الخاصة بالبنك ويحدد الإدارات المسؤولة على تنفيذ هذ السياسات ويراقب أدائها، والملاك هم أصحاب الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة، كما أن لهم الحق في التصويت بالنسبة للموضوعات التي . تؤثر على التنظيم ككل.[1]

2-مسؤولية مجلس الإدارة: وتتمثل في :

[1] منيرابراهيم الهندي ، مرجع سبق ذكره، ص 47.

- **المسؤولية الأولى** : التي تقع على عاتق مجلس البنك وهي نحو المودعين، فعليه إدارة أموال البنك بطريقة يتحقق معها الآمان والسيولة

- **المسؤولية الثانية:** التي تقع على عاتق مجلس الإدارة وهي نحو أصحابها الذين قدموا رأس المال، وبالتالي فإنه من الضروري تحقيق ربح وعائد ملائم على أموال المستثمرين.

- **المسؤولية الثالثة:** وهي نحو المجتمع بالمساهمة في التقدم الإقتصادي، تشجيع الناس على زيادة مدخراتهم وعلى إقامة الأموال التي يطلبها المقترضون، بحيث تدفع السلع والخدمات من المنتجين إلى المستهلكين.

- **المسؤولية الرابعة:** وهي نحو العاملين بالبنك، فالموارد البشرية هي أغلى وأثمن شيء في الوجود وعلى كفاءاتهم يتوقف نجاح البنك.

1-اعمال مجلس الادارة : وتتمثل في :

- وضع الأهداف العامة للبنك .
- رسم السياسات البنكية اللازمة لبلوغ تلك الأهداف .
- إقرار الهيكل التنظيمي للبنك وتكوين اللجان .
- اختيار المديرين الأساسيين .
- التحقق من آمان البنك وسيولته وربحيته ونشاطه؛ الإشراف على عمليات البنك
- الاشراف على عمليات البنك و تصويرها .

2-الادارات الرئيسية للبنوك التجارية :

يمكن تقسيمها إلى أربعة إدارات كما يلي :[1]

- الإدارة الأولى والثانية تركز مصادر واستخدامات الأموال في البنك.
- الإدارة الثالثة والرابعة تختصان بإدارة شؤون البنك والعمليات الداخلية والموارد البشرية والأموال المؤتمن عليها لدى البنك.

[1]- محمد صالح الحناوي ، الادارة المالية و التمويل .مرجع سبق ذكره ص ص 218 - 219.

2-1إدارة القروض : تركز هذه الإدارة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض حيث لا يوجد قسم واحد وإنما يكون هناك قسم لكل نوع من أنواع القروض، وهذا في حالة البنوك الكبيرة الحجم، قسم قروض المؤسسات المالية، قسم القروض التي تقدم لأصحاب الخدمات المهنية المختلفة.

2-2إدارة التمويل : تكمن مهمة هذ الإدارة في الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض والإئتمان في تقديم القروض، حيث أن معظم الأموال التي يتم الحصول عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها مختلفة)سواء كانت جارية أو لأجل أو ادخارية (وتشمل هذه الإدارة :

- قسم الاستثمار : يختص بالتعامل في الاوراق المالية ، سواءا الطويلة او قصيرة الاجل .
- قسم التخطيط و التسويق : تقع عليه مهمة تسويق الخدمات المالية وتطوير هذه الخدمات .
- قسم الرقابة و المحاسبة المالية : يتولى مراقبة التسجيلات المالية للبنك و التاكد من سلامة العمليات المحاسبية .

2-3ادارة العمليات : تتولى هذه الادارة شؤون البنك و التسهيلات المادية التي يملكها او التي يستخدمها في عملياته اليومية ، و تشمل هذه الادارة :

- قسم حفظ التسجيلات : اجراءات التسجيل الخاصة بكل الايداعات او المسحوبات .
- قسم الصرافة :سواءا صرافة آلية أو بشرية .
- قسم الامن : للحفاظ على اموال المودعين وممتلكات البنك .
- قسم الادارة النقدية : يتولى ادارة الرصيد النقدي و متطلبات السيولة اليومية سواءاللافراد او منشآت الاعمال .
- قسم شؤون العاملين : يختص بحفظ سجلات العاملين و برامج تدريبهم .
- قسم الكمبيوتر : او نظم المعلومات .

2-4ادارة الاموال المؤتمن عليها لدي الغير :تتولى هذه الادارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء للافراد او منشآت الاعمال ، بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض و الائتمان مثل : [1]

[1] محمد صالح الحناوي ،الادارة المالية و التمويل ، مرجع سبق ذكره. ص 220 .

- الاقسام التي تتولى ادارة اموال التقاعد ،سواءا بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه او للافراد او منشآت الاعمال .
- القسم الذي يتولى ادارة شؤون الاملاك العينية المملوكة للعملاء .
- القسم الخاص بتقديم خدمة في الاوراق المالية لصالح العملاء .

المطلب الثاني: الميزة التنافسية في البنوك التجارية و دور نظم الدفع المعاصر في تحسينها

يشمل مفهوم الميزة التنافسية جزءا ومكانة هامة في كل من مجالي الادارة الاستراتيجية و اقتصاديات الاعمال فهي تمثل العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية متواصلة مقارنة مع منافسيها و فيمايلي نقدم في هذا البحث مايلي :

اولا : مفهوم الميزة التنافسية و خصائصها :

1_ مفهوم الميزة التنافسية :

هناك عدة تعاريف للميزة التنافسية وهي كالأتي :

التعريف الاول :يعرفها معالي فهمي حيدر بقدرة المؤسسة على صياغة تطبيق استراتيجيات التي تجعلها في مركز افضل ، بالنسبة للمؤسسات الاخرى العاملة في نفس النشاط .[1]

التعريف الثاني :يعرفها علي السلمي بالقدرة التنافسية و هي المهارة او التقنية او المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة انتاج قيم و منافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون ، و يؤكد تميزها و اختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف و التميز ، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع و القيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الاخرون [2]

التعريف الثالث :ان الميزة التنافسية تعني ايجاد ميزة متفردة تتفوق الشركة على المنافسين اي ان الميزة التنافسية تجعل الشركة فريدة و متميزة على المنافسين الاخرين . [3]

التعريف الرابع : هي مجال تتمتع فيه المنظمة بقدرة اعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجيين او الحد من اثر التهديدات ، و تتبع الميزة التنافسية من قدرة المنظمة على استغلال مواردها المالية او البشرية ، فقد تتعلق بجودة او

[1] معالي فهيمي حيدر ،نظام المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر، 1997، ص 40 .
[2] علي السلمي ،ادراة الموارد البشرية الاستراتيجية ، دار غريب للنشر و الطباعة ، القاهرة ، مصر ، 2001 ، ص 95 .
[3] جمال الدين محمد المرسي و اخرون ،التفكير الاستراتيجي و الادارة الاستراتيجية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص100

تكنولوجيا او القدرة على خفض التكلفة او الكفاءة التسويقية او الابتكار و التطوير ، او وفرة الموارد المالية ، او تميز الفكر الاداري او امتلاك موارد بشرية مؤهلة [1] .

من خلال هذه التعاريف نستنتج ان الميزة التنافسية هي التميز في المنتج (ابداع و ابتكار منتج جديد) او في وظائف المؤسسة و المزيج التسوقي لديها .

2_ خصائص الميزة التنافسية :

تتميز خصائص الميزة التنافسية ب :[2]

تنتهج الميزة الابتكار في سياستها و تسعى الى النقود في تحقيق الخدمات و السلع للعملاء ، ان تكون صعبة التقليد من طرف المنافسين و مرتفعة التكلفة ، تتسم الميزة التنافسية بالنسبية مقارنة بالمؤسسات المنافسة و الفترة الزمنية المحققة فيها و المرونة في التطبيق و مواكبة الخطط و الاستراتيجيات مما يتناسب مع التغيرات في السوق ، يلاحظ ان هذه الخصائص مترابطة ببعضها البعض و توفرها يضمن فعالية الميزة التنافسية .

ثانيا : اسباب تطوير الميزة التنافسية و اهميتها :

1_اسباب تطور الميزة التنافسية : ان تطوير الميزة التنافسية لاي مؤسسة يعد هدفا و استثمارا و تكتيكا في وقت واحد ، لان وجود هذه الميزة يضمن للمؤسسة البقاء و الاستمرار في السوق ، و تطويرها يحتاج اي رؤية بعيدة المدى ، تتصف بالشمول و الديناميكية في حشد جميع الموارد اللازمة في تحقيق الاهداف و في ظل التحديات الراهنة يمكن تلخيص اهم الاسباب التي تدفع بالمؤسسة الى تطوير ميزتها التنافسية في النقاط التالية: [3]

- **ظهور تكنولوجيا جديدة** :يمكن للتغير التكنولوجي ان يخلق فرصا جديدة في مجالات عديدة كتصميم المنتج باستخدام الحاسوب و طرق التسويق عبر الانترنت ، و هذا مايدفع بالمؤسسة الى تقديم تكنولوجيا جديدة عند اخر مرحلة من مراحل ميزتها التنافسية من اجل تخفيض التكلفة او تدعيم ميزة تميز المنتج ، وهنا تبدا في تجديد او تطوير الميزة الحالية او تقديم ميزة تنافسية جديدة ، تحقق قيمة اكبر من تطلعات العميل.
- **ظهور حاجات جديدة للمستهلك او تغييرها** : عندما يرغب العملاء في تلبية حاجات جديدة لديهم او تغيير اولوياتهم ، فان هذا يدفع بالمؤسسة الى اجراء تعديلات على ميزاتها التنافسية او تنمية ميزة

[1] عمار بوشناق ،الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية ، مصادرهاو تنميتها ، رسالة ماجستير ، فرع علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2011 ، ص210 .

[2] احمد ابراهيم ، سعيد حسن ، اثر ممارسات ادارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية ، دراسة ميدانية في شركات الادوية الاردنية ، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، 2003 ، ص 323 .

[3] محسن احمد الخضري ،صناعة المزايا التنافسية ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، الطبعة 01 ، 2004 ، ص ص 53- 54 .

تنافسية جديدة ، خاصة و ان العلاقة التي اصبحت تربط بين المنتج و المستهلك هي علاقة تاثير و تاثر متبادل ، لانه لم يعد من الممكن تصور وجود رغبة لايتم اشباعها ، و لم يعد الامر يقتصر على الحاجة القائمة ليتم هذا الاشباع ، بل تعدى هذا الحد الى درجة صناعة الرغبة ، و الى درجة الارتقاء بالحاجة و نظرا لهذا الاتجاه الحديث تظهر حدة المنافسة بين المؤسسات بالتسابق على اشباع الحاجات و اختراع الرغبات .

- **تغير تكاليف المدخلات** : عادة ماتتاثر الميزة التنافسية في حالة حدوث تغيير جوهري في تكاليف المدخلات عند ارتفاع قيمتها ، حيث تلجا المؤسسة هنا الى البحث عن ميزة تنافسية اخرى تضمن لها تخفيض التكاليف ومن ثمة تحقيق التميز مرة اخرى .
- **التغيير في القيود لحكومية** :عندما تحدث تغيرات في طبيعة القيود الحكومية في مجالات مواصفات المنتج ، حماية البيئة من التلوث و قيود الدخول الى الاسواق ، فان المؤسسة ملزمة على مواجهة هذه التغيرات للبقاء في السوق ، و من ثمة الصمود في وجه المساهمين .

2_اهمية الميزة التنافسية

للميزة التنافسية اهمية نحاول اظهارها في النقاط التالية :

- انها الوسيلة التي يمكن من خلالها التفوق عن المنافسين .
- انها تبع من داخل المنظمة و تحقق القيمة لها .
- تجعل الموارد الفريدة للمؤسسة متفقة مع الفرص الموجودة في البيئة .
- يمكن للمؤسسة من خلالها البقاء و النمو في بيئة شديدة المنافسة .
- تمثل مؤشرا عن موقع المؤسسة التنافسي في السوق .

ثالثا : انواع الميزة التنافسية و مصادرها

1_انواع الميزة التنافسية :[1]

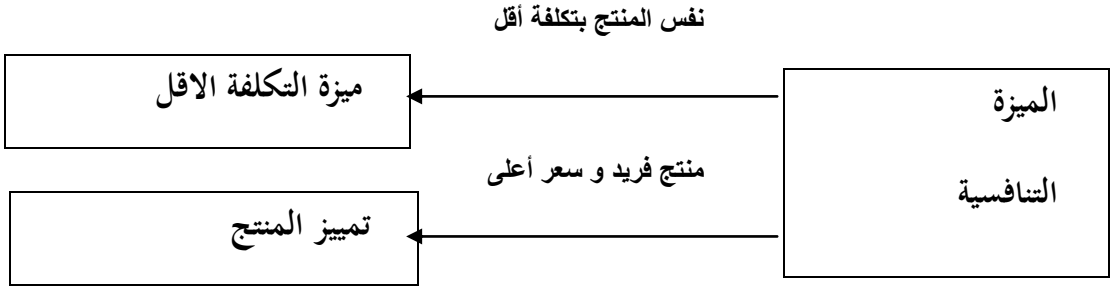
هناك نوعين رئيسيين من المزايا التنافسية و هما :

1-1ميزة التكلفة الاقل :و هو قدرة المؤسسة على تصميم ، انتاج ، تسويق منتج بتكلفة اقل من المؤسسات المنافسة ، مايؤدي تحقيق عوائد اكبر .

[1] بشرى جاب الله ،اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على اكتساب ميزة التنافسية ، دراسة حالة مؤسسة موبيليس ، مذكرة ماستر تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و الموسطة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلو ، 2018 ، ص ص 45- 47 .

2-2 تمييز المنتج : هي قدرة المؤسسة على تقديم منتج متميز وفريد و له قيمة مضافة مرتفعة في نظر المستهلك و جودة اعلى ، خصائص خاصة بالمنتج ، خدمات مابعد البيع .

شكل رقم (1 – 4): يوضح انواع الميزة التنافسية



المصدر :بشرى جاب االله، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على اكتساب ميزة التنافسية ، مرجع سبق ذكره ، ص 53

2_ مصادر الميزة التنافسية

_ التوصل لاكتساب ميزة تنافسية يتطلب من المؤسسة الاعتماد على عدة عناصر تمثل مصادر لاكتسابها موضحة كالاتي :[1]

2-1- الكفاءة : هي عنصر اساسي في المؤسسة و عادة تنتج عن قياس مخرجات العنصر البشري لديها، فعندما يكون لدى المؤسسة مستوى عال من انتاجية العمال سوف تحقق بالمقابل مستوى ادنى من تكاليف الانتاج اي ان هذه المؤسسة ستكسب ميزة تنافسية للتكلفة الاقل .

2-2-الجودة : هي ان المؤسسة ليس لديها معدلات مرتفعة للتلف او الاعطاب و الاخطاء في المنتجات ، و هذا يجعل صورتها جيدة لدي المستهلكين و العملاء ، ماينتج عن هذا قدرة المؤسسة على التميز و التحكم في اسعار منتجاتها بالتالي رفعها مايزيد ارباحها .

[1] زبير محمد ،الابداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية ، الملتقى الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 12 نوفمبر 2013 ، ص ص 31 – 32

قد لايحقق الابداع نجاحا غير انه عندما يتحقق يكون هذا النجاح فريدا مايمنح المؤسسة منتجات مميزة لايملكها المنافسة و يسمح بالتفرد و الميز بهذا المنتج للمؤسسة بفرص لفرض اسعار عالية مقابل تكاليف منخفضة مقارنة بالمنافسين و عندما يحين وقت نجاح المنافسين من محاكاة المنتج الجديد تكون المؤسسة قد نجحت في كسب ولاء العملاء للمنتج و العلامة مايمنحها ميزة تنافسية قوية .

2-3- الاستجابة لحاجات العميل : اي قيام منظمات باستغلال الامكانيات المختلفة في تحسين القيمة التي يدركها العميل للسلع و الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات ، مما يساهم في بناء الميزة التنافسية لها ، حيث يتضمن مفهوم القيمة بالإضافة الى السعر و الجودة ، مدى الاقتناع بالمنتج او خدمات مابعد البيع .

رابعا : الركائز الاساسية للميزة التنافسية و محدداتها و ابعادها .

تلخص بالترتيب على النحو الاتي :

_ الركائز الاساسية للميزة التنافسية :

من الدعامات و الأسس التي تدفع المؤسسة الى الحصول على مزايا تنافسية مايلي :

- ✓ **القدرة على التقليد** :هي اسهل الدعامات و اكثرها استخداما في المراحل الاولى للتنمية الصناعية حيث تكون المهمة الاولى حيث تكون المهمة الاولى هي انتاج منتجات مماثلة للمنتجات الاجنبية المستوردة ثم تكوين فائض منها قابل للتصدير اعتمادا على ان التقليد يكون اقل تكلفة من المنتج الاصلي ثم بيعه بسعر تنافسي .[1]
- ✓ **القدرة على التطوير** : بعد فهم كافة جوانب المنتجات التي تم تقليدها و الحصول على ردود افعال المستهلكين لها ، تقوم المؤسسة باجراء دراسات لتطويرها و ذلك بالاستناد على مراكز البحث للتطوير .
- ✓ **القدرة على الابتكار** : وهي من اهم القدرات اللازمة لاكتساب مزايا تنافسية خاصة عندما تكون قدرة الابداع و الابتكار عالية ، و من ثم تتصف المزايا بانها مزايا ابتكارية و تخاطب كافة المستهلكين .

1- محددات الميزة التنافسية :تتحدد الميزة التنافسية للمؤسسة من خلال متغيرين او بعدين اساسيين هما :

- ✓ **حجم الميزة التنافسية** :يتحقق للميزة التنافسية سمة الاستمرارية اذا امكن للمؤسسة المحافظة على ميزة التكلفة الاقل او تمييز المنتج في مواجهة المؤسسات المنافسة و بشكل عام ، كلما كانت الميزة اكبر ، كلما

[1] محسن احمد الخضيري ،صناعة المزايا التنافسية ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2005 . ص 322 .

تطلبت جهودا اكبر من الشركات المنافسة للتغلب عليها او تحديد اثرها [1]، و مثلما هو الحال بالنسبة لدورة حياة المنتجات الجديدة ، فان للميزة التنافسية دورة حياة على نفس الغرار .

✓ **نطاق التنافس او السوق المستهدف** :يعبر النطاق على اتساع انشطة و عمليات المؤسسة بغرض تحقيق مزايا تنافسية ، فنطاق النشاط على مدى واسع ، يمكن ان يحقق انخفاض في التكلفة مقارنة بالمؤسسات المنافسة .[2] ومن امثلة ذلك الاستفادة من تقديم تسهيلات انتاج مشتركة ، خبرة فنية واحدة ، استخدام نفس منافع التوزيع لخدمة قطاعات سوقية مختلفة ، او مناطق مختلفة ، ومن جانب آخر يمكن للنطاق الضيق تحقيق ميزة تنافسية من خلال التركيز على قطاع سوق معين و خدمته باقل تكلفة او تقديم منتج مميز له .

✓ **الابعاد المحددة لنطاق التنافس** :

هناك اربعة ابعاد للتنافس من شانها التاثير على الميزة التنافسية و هي :

- القطاع السوقي .
- القطاع الراسي .
- النطاق الجغرافي .
- نطاق الصناعة .

جدول رقم (1-3): الابعاد المحددة لنطاق التنافس

نطاق التنافس او السوق	التعرف و الشرح
نطاق القطاع السوقي	يعكس مدى تنوع مخرجات المؤسسة و العملاء الذين يتم خدمتهم ، و هنا يتم الاختيار مابين التركيز على قطاع معين في السوق ، او خدمة كل سوق .
النطاق الرأسي	يعبر عن مدى اداء المؤسسة لأنشطتها داخليا (قرار التصنيع) او خارجيا بالاعتماد على مصادر التوليد المختلفة (قرار الشراء) ، فالتكامل الراسي المرتفع بالمقارنة مع المنافسين قد يحقق مزايا التكلفة الاقل او التمييز ، ومن جانب اخر يتيح التكامل درجة اقل من المرونة للمؤسسة في تغيير مصادر التوريد او منافذ

[1] نبيل مرسي خليل ،الميزة التنافسية في مجال الاعمال ، مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية ، مصر ، ط1998 ، ص85 .

[2] نبيل مرسلي خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 96 .

	التوزيع في حالة التكامل الراسي الامامي .
النطاق الجغرافي	يعكس عدد المناطق الجغرافية اة الدول الاي تنافس فيها الشركة و يسمح النطاق الجغرافي للشركة بتحقيق مزايا تنافسية من خلال المشاركة في تقديم نوعية واحدة من الانشطة و والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة اثر مشاركة الموارد وتبرز مدى اهمية هذه الميزة بالنسبة للشركة التي تعمل حاليا على نطاق عالمي او كوني ، حيث تقدم منتجاتها او خدماتها في كل ركن .
نطاق الصناعة	يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها الشركة ، فوجود روابط بين الانشطة المختلفة عبر عدة صناعات من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة ، فقد يختلف باستخدام نفس التسهيلات او التكنولوجيا او الافراد او الخبرات عبر الصناعات المختلفة التي تنتمي اليها المؤسسة

المصدر :نبيل مرسي خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 88

خامسا : الميزة التنافسية في البنوك التجارية ودور نظم الدفع المعاصرة في تحقيقها.

سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى مفهوم الميزة التنافسية في البنوك وبعض العناصر المتعلقة بها بالإضافة إلى معرفة دور نظم الدفع المعاصرة في تحقيق هذه الميزة من خلال رضا العملاء، وجودة الخدمات المصرفية.

1- مفهوم الميزة التنافسية في البنوك التجارية وأنواعها:

1-1 مفهوم الميزة التنافسية في البنوك التجارية:

المنافسة البنكية هي عبارة عن تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات بنكية أو منتجات بديلة لها، بهدف التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق البنكي حيث تسعى كل مؤسسة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها وذلك من خلال عدة وسائل لتخفيض تكاليف واستعمال التكنولوجيا العالية، وتحقيق جودة المنتجات وحسن معاملة العملاء.[1]

[1] زهية خياري ، شاوش شافية ، القدرة الصناعية للصناعة التحويلية ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف 2015 ص 120

تعرف تنافسية البنوك على أنها قدرة وفرص البنوك الراهنة والمستقبلية على تصميم ، إنتاج وتسويق المنتجات في بيئتهم المحيطة بهم ، والتي تشكل خصائصها السعرية والغير السعرية أكثر جاذبية من منافسيه.[1]

تمثل الميزة التنفسية للبنوك قدرة البنوك على تقديم خدمات ومنتجات بنكية متميزة عن تلك التي تقدمها البنوك المنافسة ، تمكنه من زيادة حصته السوقية والحفاظ على موقعه في السوق التنافسي.

وتتميز الميزة التنافسية للخدمات البنكية بالخصائص التالية:[2]

- أن يتولى الزبون نفسه تقييمها، فالميزة التي لا يقدرها الزبون لن ينتج عنها الزياد من الأرباح.
- أن تكون قابلة للإحلال أو الإستبدال ، عندما يستطيع المنافس استخدام ميزة مشابهة.
- توفر الموارد والإمكانيات التي تمكنها من تقديم الميزة التنافسية.
- أن تتصف الميزة التنافسية بصفة الدوام مما يعني صعوبة تقليدها.

2-1 أنواع المنافسة البنكية:

وتأخذ المنافسة البنكية الأشكال التالية:

- **المنافسة ما بين المؤسسات البنكية:**

وهي منافسة البنكية بين البنوك التجارية فيما بينها ، سواء فيما يتعلق بالسوق البنكية المحلية أو السوق البنكية العالمية، وهي تعتمد أساسا على المنافسة من أجل التوسع و فيما يتعلق بالسوق البنكية المحلية أو السوق البنكية العالمية، وهي تعتمد أساسا على المنافسة من أجل التوسع وكسب أكبر عدد من العملاء والمدخرين، ولكن بالرغم من ذلك فإن دلالة حصص السوق توضح أن البنوك الشاملة متفوقة تنافسيا على البنوك التجارية التقليدية، وهذا بحكم نوعية الخدمات المقدمة ، والتحكم في العمليات البنكية.

- **المنافسة بين المؤسسات البنكية وغير البنكية:**

دخلت المؤسسات غير البنكية مجال المنافسة مع المؤسسات البنكية ، وتمثلت في شركة التأمين وصناديق الاستثمار كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية ، مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية في مجال الوساطة المالي ، فعلى سبيل شهدت البنوك الأمريكية انخفاضا مس نصيبها في تمويل الأصول المالية الشخصية وفي مقابل ذلك

[1] مزغيش هاجر ،الخدمات البنكية الإلكترونية كمدخل لتحقيق الميوة التنافسية للبنوك التجارية ، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك جامعة أم بواقي 2017 ص 144

[2] نفس المرجع أعلاه ، ص 51

ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير البنكية لذا بدأت تتحول عملية تشكيل البنوك التجارية على أساس مخاطر الائتمان فقط على بنوك الاستثمار على أساس مخاطر السوق.

2 مصادر الميزة التنافسية في البنوك التجارية و معايير تحقيق الميزة التنافسية للبنوك.

أصبحت البنوك تتسابق على كسب ميزة تنافسية نظرا لأهميتها لكن كيفية اكتسابها أمر مهم للمحافظة عليها

أولا: مصادر الميزة التنافسية في البنوك.

تتمثل فيما يلي:[1]

التحكم في التكاليف:

يعتبر هذا العامل أهم العوامل التي تمكن البنك من تحقيق ميزة تنافسية ، فالتكاليف المنخفضة تمكن البنك من تسعير المنتجات عند حدود السعر الحدي للمنافسين ، مما يساعد على جلب أكبر عدد من العملاء ، ان التحكم في التكاليف ينتج هوامش عالية ، مما يزيد في قدرة التمويل الذاتي للبنك وبالتالي قوة المركز المالي ومنه ثقة من طرف العملاء.

استعمال التكنولوجيا :

أصبحت التكنولوجيا احدى أهم الأدوات التي يمكن التنافس عليها واستعمالها في توسيع حصة السوق بالنسبة للمؤسسات البنكية ، فكلما ادخل البنك وسائل حديثة وتكنولوجيا عالية المستوى على خدماته ، كلما أدى ذلك إلى زيادة السرعة في الأداء والسهولة في المعاملات وبالتالي الحصول على المزيد من العملاء ، كما أن التكنولوجيا تمكن البنوك من تقديم وابتكار خدمات بنكية جديدة ، وهذا ما يعد عنصرا أخر من العناصر التي تتنافس عليها البنوك.

تسويق الخدمات:

ان التسويق الفعال للخدمات البنكية يساهم في جذب انتباه العملاء واثارة رغباتهم وميولهم ويشمل الترويج للخدمة من خلال التعريف بالخدمة المقدمة وبمزاياها وقدرتها على اشباع حاجات العملاء ورغباتهم وذلك باستعمال مختلف وسائل الإعلان والاعلام.

كما يشمل التسويق البنكي أيضا توزيع الخدمات البنكية ، وهو يعتمد في ذلك على الانتشار الجغرافي لفروع البنك ومدى ملائمة مواقعها وقربها من العميل ، بحيث تتجلى المنافسة في هذا المجال في التنافس على فتح أكبر عدد

[1] مزغنيش هاجر ، مرجع سابق ، ص 140

ممكن من الفروع وانتشارها بشكل واسع إضافة الى اختيار أحسن المواقع لهذه الفروع وانسبها للعميل ، وكذا تقديم الخدمات في أنسب الفترات وبأعلى جودة وهناك مصادر أخرى تتمثل في رأس المال ، حسن المعاملة ، تطوير الأسواق، التنويع في الخدمات.

ثانيا: معايير تحقيق الميزة التنافسية في البنوك.

تتحقق الميزة التنافسية من خلال استغلال الأفضل للإمكانيات ، الموارد الفنية وغيرها من الإمكانيات التي يتمتع بها المصرف والتي تمكنه من تصميم وتطبيق استراتيجية التنافسية [1]

جدول رقم(1 – 4): معايير تحقيق الميزة التنافسية للبنك

معايير تحقيق الميزة التنافسية	مفهوم المعيار
امتلاك الموارد والأصول.	الأصول والخصوم ذات الجودة العالية التي تعطي للمصرف مكانة عالية في السوق المصرفي.
التمييز.	تقديم خدمات لا يستطيع المنافسون تقديم خدمات مثلها.
الموارد البشرية.	تتمثل في الكادر البشري المدرب والمؤهل فنيا.
الإمكانات التنظيمية.	قدرة المصرف في التحكم في إدارة نظمه لمجابهة احتياجات عملائه.
الموارد المالية.	حصول البنك على التمويل بأقل تكلفة لتقديم خدمات بأقل تكلفة.
امتلاك الكفاءة.	استغلال الموارد المالية والبشرية والتكنولوجيا المعلومات أفضل.
الابداع.	وهو تقديم خدمة مصرفية جديدة ذات جودة عالية وبأقل تكلفة.

[1] مخرمش حاج محمد ،دور الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية ، مذكرة ماستر تخصص ، مالية وبنوك ، جامعة ورقلة ص 60

المصدر : مخرمش حاج محمد ، دور المصرفية الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية ، نفس المرجع السابق ، ص9.

3 العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني والميزة التنافسية في البنوك التجارية .

ان استدامة الميزة التنافسية ليس بالأمر السهل خاصة في بيئة الأعمال الحالية التي تتسم بالتطور التكنولوجي السريع والتنافس الشديد ، الأمر الذي جعل المنافسين قادرين على تقليد الميزة التنافسية .

وعند استخدام وسائل دفع الكترونية لتحقيق الميزة التنافسية فإنه تصبح بعد فترة ضرورة ملحة ، وعندها لا بد من تطوير استخدامات أخرى لتكنولوجيا المعلومات للحصول على مزايا التنافسية الأخرى والاستمرار في التفوق على المنافسين.

ويتبين تأثير وسائل الدفع الالكتروني على أبعد الميزة التنافسية فيما يلي:[1]

- **التأثير على جودة الخدمة المصرفية:** تعد جودة الخدمة المصرفية المقدمة العامل الوحيد الأكثر أهمية التي يؤثر على أداء وحدات الأعمال على المدى البعيد مقارنة مع ما يقدمه المنافسون الآخرون ، فتقديم خدمة ذي جودة متفوقة وتطبيق هذه الوسائل يعد من الطرق الأكثر فعالية للنهوض بالعمل ، لأن الجودة في الأداء والوسائل تقود إلى كل من التوسع في السوق وتحقيق مكاسب إضافية.
- **التأثير على التكاليف** : إن وسائل الدفع الالكترونية من وسائل لتقديم كافة الخدمة المصرفية باستخدام الأدوات الالكترونية مقارنة بالأدوات التقليدية.
- **التأثير على استجابة العملاء:** يقصد بها تقديم العديد من الخدمات المصرفية بواسطة وسائل الدفع الالكترونية في أي وقت وفق نمط يشبع احتياجات العميل على ما يرغبه من خدمة مصرفية دون الحاجة لتحمل عناء الانتقال إلى مبنى المصرف والوقوف في صفوف الانتظار ، إضافة إلى عدم تقيد العميل بأيام عمل المصرف أو بالساعات الرسمية له .
- **التأثير على وقت التسليم:** يعد الوقت سواء في إدارة الإنتاج أو إدارة الخدمات ميزة تنافسية أكثر أهمية مما كان عليه في السابق ، فالوصول إلى العميل في اقل وقت ممكن يمثل ميزة تنافسية ، ويمكن تحديد الميزة التي تعد جوهر المنافسة على أساس الوقت كالأتي :

[1] مخرمش حاج محمد ، نفس المرجع السابق ، ص 155

- ✓ تخفيض زمن دورة الخدمة للعميل من خلال وسائل حديثة ، وتخفيض زمن تقديم الخدمة الجديدة و يتحقق ذلك من خلال وسائل حديثة الكترونية.

- **التأثير على الإبداع والتطوير**: تعد الوسائل الالكترونية من أهم وسائل التي تساعد المصارف على الإبداع و التميز وتحقيق السبق على المنافسين في قطاع الأعمال ، وذلك من خلال التميز باستخدام أساليب ووسائل إدارية تكنولوجية حديثة و ذلك من خلال التحويل الصفقات من التقليدية إلى صفقات حديثة ، أو التوسع في التجارة الالكترونية ، أو توفير بنية تحتية للاتصالات وتوفير البيانات الشاملة والحديثة.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن الوصول إلى أن نظم الدفع المعاصرة ،هي نتيجة للتطور التكنولوجي و حل للمشاكل و العراقيل التي أفرزتها نظم الدفع التقليدية ، و بالفعل تمكنت النظم الحديثة من الإنتشار بسرعة، و قد ساعد في ذلك المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف البنوك لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء و جعلهم يختبرون فعلية و مزايا هذه النظم حديثة النشأة .

و في ظل تلك الآراء هناك حقيقة ، و هي أن نظم الدفع الإلكترونية حققت مزايا لم تتمكن التقليدية من تحقيقها حيث خفضت التكاليف و قللت من معاناة العملاء و أعطت للوقت قيمته ، بل أنها شجعت البنوك على تقديم خدمات جديدة تصب كلها في المصلحة العامة سواء للبنوك أو العملاء .

بسبب تقدم التقنيات الحديثة و انتشار الحسابات الآلية و تطور نظم الإتصال على شبكة الأنترنت مما أتاح للجمهور المتعاملين مع البنوك الاستفادة من ما يسمى بالدوائر المصرفية أي نظام التحويل الإلكتروني للممول ، و يمكن الوصول إلى أن الميزة التنافسية ضرورية في المؤسسات المالية والمصارف ولا بد من تحققها ، وأن البنوك باختلاف أنواعها لا بد من التكيف مع بيئة الأعمال الأكثر تنافسية و تفرض عليها عدة ضغوط و عقبات للتأقلم مع التنافسية بين البنوك ، بالإضافة إلى أن نظم الدفع المعاصرة لها تأثير كبير على تحقيق الميزة التنافسية للمصارف .

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي لنظم الدفع المعاصرة

في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

BADR

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لنظم الدفع المعاصرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تمهيد

في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام و الإتصال ما زالت المنظومة المصرفية الجزائرية تتخبط في البرامج الإصلاحية و التي معظمها كان يعتمد على الصيرفة الإلكترونية و التي تتطلب إيجاد حلول جديدة من شأنها تقديم خدمات أحسن و أسرع كاستخدام نظم الدفع المعاصرة من بطاقات بنكية و تسهيل عملية الدفع و التسوية .

ومن هذا المنطلق سنتعرض لأهم نظم الدفع الإلكترونية المستعملة و تبيان نظام المقاصة من خلال هذا العمل.

حيث أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية ال BADR من البنوك التجارية ، يعمل على تطوير الخدمات المصرفية ، في نمط التسيير من خلال استخدامه لأحدث التكنولوجيا على مستوى كل وكالاته لتسهيل تقديم خدماته و توفير الجهد و الوقت .

سنحاول في هذا الجزء التطبيقي دراسة أهم نظم الدفع المعاصرة المستعملة في بنك ال BADR الجزائر وكالة -المدية – ، حيث تطرقنا من خلاله إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR .**
- **المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لنظم الدفع في بنك البدر .**

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

من أول البنوك في الجزائر بعد الاستقلال هو البنك الوطني الجزائري BNAو الذي كان المسؤول عن تمويل القطاع الفلاحي، و نظرا للحاجات المتزايدة و المستمرة للقطاع الفلاحي اظهر عجزا و نقصا ملموسا في هذه المهمة، أدى ذلك إلى ضرورة إنشاء بنك آخر يكلف كلية بهذه المهمة على انفراد فتم فتح بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR في سنة 1982

المطلب الأول: تعريف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و نشأته :

أولا:نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية:[1]

ينتمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذيعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي. تم إنشاءه بموجب مرسوم رقم 82-106المؤرخ في13مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، و ذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقيته، و دعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

و في هذا الإطار قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، و كذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، و الدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

و في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعدعام1988إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري،مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج للسهم الواحد، و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 04/14/ 1990 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و ألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و المتمثلة فيمنح التسهيلات الائتمانية و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة و بدون فائدة، و المساهمة في التنمية،

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق ، ص 62.

مع وضع قواعد تحمي البنك و تجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، و لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثرمن395 وكالة

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةB.A.D.R

بنك البدر هو هيأة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و كذا يتمتع بالاستقلال في التسيير، كما يقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض، يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين (شركات) بفائدة محددة من طرف البنك بالإضافة إل تجارة النقود، شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض، كما يمكن له إعادة استثمار رأس المال و أخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن كل عملياته المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و الذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري منذ تأسيسه، شارك البدر في عدة عمليات لتنمية و تطوير مجموع القطاعات، كما عرف توسع لمهامه و قدراته.

و يعتبر البدر بنك تجاري صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى، حيث زاد عدد الوكالات من 60 وكالة سنة 1983 إلى 395 وكالة محلية للاستغلال و 42 مجمع جهوي للاستغلال في يومنا هذا على المستوى الوطني، كما أن اليد العاملة فيه تتجاوز 7000 عامل أي أكبر يد عاملة مقارنة مع البنوك الأخرى.

بالنسبة لبنك ولاية المدية فيتكون من 08 وكالات متفرعة عبر مناطقها، أما حجم القروض الممنوحة تتغير من يوم إلى آخر و من ساعة إلى أخرى[1].

ثالثا: نشأة و مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفيةB.A.D.R

انبثق بنك الفلاحة و التنمية الريفية عن بنك التنمية المحليةB.N.A سنة 1982، و اهتم في هذه المرحلة بتحقيق هدفه الوحيد و هو إثبات وجوده في التخصص المستند إليه ضمن النشاطات الفلاحية، حيث قام بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحية، و خلال فترة زمنية تمكن البنك من اكتساب سمعة عالية في ميدان القطاع الزراعي و الصناعي الغذائية و الصناعية الميكانيكية الفلاحية.

[1] مقابلة من طرف وكيل بنك BADR وكالة المدية ، السيد حشاش زكريا، يوم 22 / 05 / 2022 على الساعة 11:12 .

المرحلة الثانية: ﴿1989-1999﴾:

استطاع بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يدخل خذه المرحلة من بابها الواسع فقام بإدخال تكنولوجيا معلوماتية خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة، حيث[1]:

في سنة 1991: قام بتطبيق نظام SWIFT الخاص بالعمليات التجارية الدولية.

في سنة 1992: قام بتعميم نظامSYBUعبر كامل فروعه المختلفة من أجل تسهيل العمليات البنكية كتسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق و الفحص من بعد لحساب العملاء بالإضافة إلى تسيير المودعات كما قام بإدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية (عمليات فتح القروض الوثائقية التي لا تفوق 24 سا حاليا على الأكثر﴾، كما قام بإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.

في سنة 1993: نجاح عملية إدخال المعلوماتية على جميع أعمال البنك .

في سنة 1994: ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب و التسديد.

في سنة 1996: قام بعملية الفحص السلكي TELETRAITEMENT، التي سهلت العمليات البنكية عن بعد و في الوقت المطلوب.

و في سنة 1998: قام باستعمال بطاقة السحب بين البنوك.

المرحلة الثالثة: ﴿1999-2005﴾:

اعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على برنامج خماسي من أجل سير التمويلات الاقتصادية و الاجتماعية، و من أجل تلبية أكبر قدر من حاجيات و رغبات العملاء خاصة و أنها عرفت تنوعا و تعددا، بالإضافة إلى ذلك دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تميل كل القطاعات الاقتصادية و بالأخص مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، و بفضل هذا التطور تم إنجاز عدة مشاريع أهمها:

[1] قاضي نورة، "تامين مخاطر القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"، علوم التسيير تخصص مالية، 2006-2007، ص ص90-92 .

في سنة 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف لأداء البنك، كذلك إنجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

في سنة 2001: قام بالتطهير المالي و المحاسبي، تقليل الوقت، تخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية، إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية و تعميم الشبكة عبر الوكالات و المنشأة المركزية بالإضافة إلى تحقيق مشروع البنك المحالس.

في سنة 2002:تطوير نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج SYBU كزبون مقدم للخدمة و تعميم مشروع البنك المحالس على المستوى الوطني.

المرحلة الرابعة: ﴿**2005–2017**):

قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية في هذه المرحلة إلى إعادة تخصصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية و المجالات المتعلقة بها.

المرحلة الخامسة : (**2017 الى يومنا هذا**).

حيث قام البنك بقفزة نوعية على مستوى تغير شامل و كامل للنظام وتبني نظام جديد FLEXCUBE حيث يسمح هذا النظام الرقمي الجديد و المطور بالولوج في نفس الوقت من جميع الوكالات و القيام بالعمليات البنكية للزبائن ، كما يمكن للزبون الاطلاع على حسابه عبر كامل الوطن أو تحويلات مالية آنية و بسهولة . كما قام البنك باطلاق خدمات الكترونية جديدة مثل BADR SMS وBADR ON LIGNE و التي تسمح الخدمة الاولى من تلقي رسالة نصية قصيرة عند أي حركة في الحساب الجاري للزبون ، أما الخدمة الثانية تسمح للزبون بالقيام بعدت عمليات عبر الانترنت من حسابه البنكي و كذا الاطلاع على كشف الحساب الشهري أو السنوي حسب الطلب.

رابعا: مهام و مبادئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R

1 – المهام: [1]

تتمثل مهامه في:

1– 1مهامه كبنك تجاري

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري ﴿ قرض، صرف، خزينة﴾.
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن.
- المشاركة في جميع مجالات التوفير و الاحتياط.
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومي.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد و محاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني.
- منح قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

1–2مهامه كوسيلة للمراقبة

- مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات و البرامج المتعلقة بها، و هذا تحت وصاية السلطات المعنية.
- تتدخل دورا في وضعيتها و تسييرها المالي.

إن القانون التأسيسي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة التي تحدد مجالات تدخله كما يلي:" إن مهمته خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها في القروض و المساهمة فيها، يكتسي طبقا للسياسة الحكومية تنمية مجموع القطاعات الفلاحية:

[1] مقابلة من طرف وكيل بنك BADR وكالة المدية ، السيد حشاش زكريا، يوم 22 / 05 /2022 على الساعة 11:32 .

- تمويل العمليات الفلاحية التقليدية و الزراعية و الصناعية، كما أن البنك يقدم مساعداته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي.
- تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات ﴿الصناعات الصغيرة، التجارة، سيارات الإسعاف، الفلاحين﴾ في شكل قروض تقدم من سنتين إلى سبع سنوات.
- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطور الريف: وتتمثل في تطوير قطاع النقل حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل نقل البضائع، و كذا تساهم في دعم مشروع تربية الحيوانات كالأغنام و الأبقار و شراء العتاد الفلاحي لتكوين الفلاحة ...الخ، الأطباء، الصيادلة، أطباء الأسنان و البيطريين، حرفيين الصناعة التقليدية، التجار الخواص، المؤسسات الخاصة بأشكالها.
- يقدم البنك حملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية و كذا لموازنة الوضعية المالية للمؤسسات ﴿السحب على المكشوف، تسبيقات بنكية...الخ﴾.

خامسا:المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه يرتكز بنك البدر على مبادئ ندرجها كما يلي:[1]

1 –مبدأ الإستغلال:

على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه فعليه توفير المعلومات و بالإضافة للاستقبال الجيد، توفير المعلومات تكون دقيقة و صحيحة للزبون ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية.

2–مبدأ القرض و المخاطرة:

على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين، و هذا ما يدفعه للحرص على عودتها و ذلك لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي و يأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوحة.

[1] مقابلة من طرف وكيل بنك BADR وكالة المدية ، السيد حشاش زكريا، يوم 22 / 05 /2022 على الساعة 11:22 .

3-مبدأ السيولة النقدية:

يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه، لمواجهة طلبات السحب في أي وقت.

4- مبدأ الخزينة:

يلزم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينة البنك لتغطية حسابات المتعاملين و معاملاتهم، أما الفائض فيرسل للبنك المركزي.

5- مبدأ الأمن:

يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من ضياع أو السرقة و نلمس ذلك من خلال التدقيق و المراقبة الصارمة على الإمضاءات و غيرها.

سادسا:أهداف و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1-أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

باعتبار بنك البدر بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة و يسعى لتحقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى، سنتطرق في هذا المطلب لأهم أهدافه و التي يمكن حصرها في ما يلي:

- تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير و الذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك و أعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية و الريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، و كذلك مساعدة الفلاح على التصدير منتوجه خارج حدود الوطن.
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، و ذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، و كذا الخصخصة.
- يرمي البنك على إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جمع الموارد.
- يهدف البنك على ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل و تسيير أحسن.

➢ يسعى البدر على تطوير الأرياف و تحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد العشرية السوداء التي سببت في النزوح الريفي.

سابعا:خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية بنك الفلاحة والتنمية مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الإستراتيجية فيما يلي:[1]

➢ المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات في القطاعات الإستراتيجية:

❖ الهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولويته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

- قطاع الفلاحة.
- قطاع الصيد البحري والموراد المائية.
- تمويل برامج التنمية الريفية.

❖ يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك.
- القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
- القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL)والصندوق الوطني للسكن(CNL) .
- القروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب﴾ في المناطق الريفية.
- مرجعية النشاطات الإستراتيجية.

❖ لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة:

- الفلاحة والنشاطات التابعة لها.

[1] www. Badr-bank.dz ، كان يوم الإطلاع 2022/05/10 على الساعة 10:00

- الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها.
- صناعة العتاد الفلاحي.
- الصناعات الغذائية الفلاحية.
- تسويق وتوزيع المنتوجات المرتبطة بالنشاطات الإستراتيجية.
- تنمية العالم الريفي خاصة:
  - نشاطات الحرفيين الصغار.
  - السكن الريفي.
  - المشاريع الاقتصادية المجاورة.
  - مشاريع الري الصغيرة.
  - صناعة السروج والأدوات الجلدية.
  - صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والفلين والمواد الخيزرانية .
  - وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية الريف.
- طلبات القروض.
- معالجة ملفات القروض.

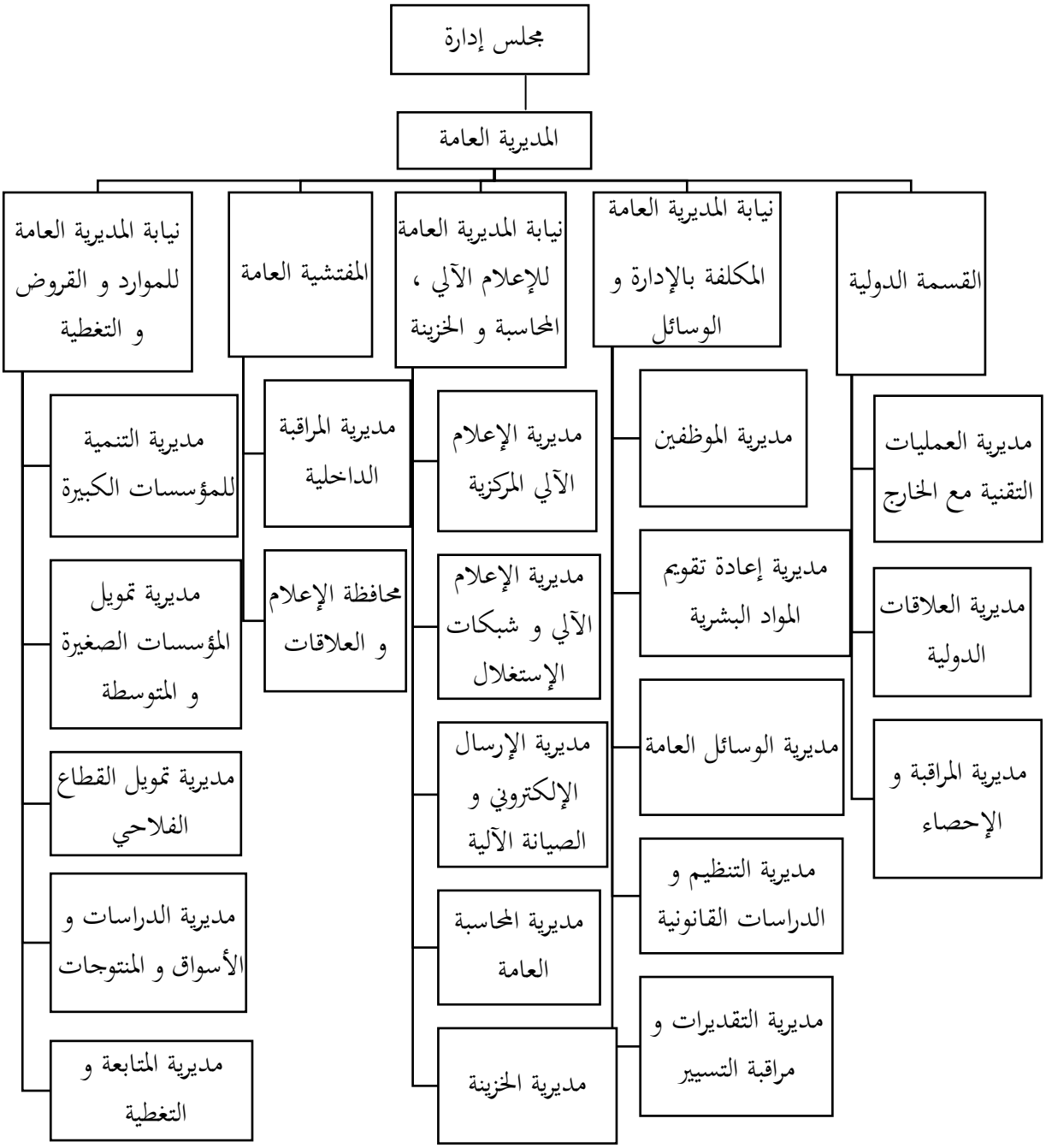
❖ البنك يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الإستراتيجية و السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار.لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة على كل الهيئات المعنية احترام المهن المحددة، وهذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

❖ نسبة الفائدة على القروض البنكية تحدد على أساس تعريفة محددة دوريا من طرف البنك. هناك كتيب خاص بنسب الفوائد تحت تصرف الزبائن متوفر في جميع وكالات البنك.

المطلب الثاني : هيكلها التنظيمي (الوطني + الجهوي – الوكالة)

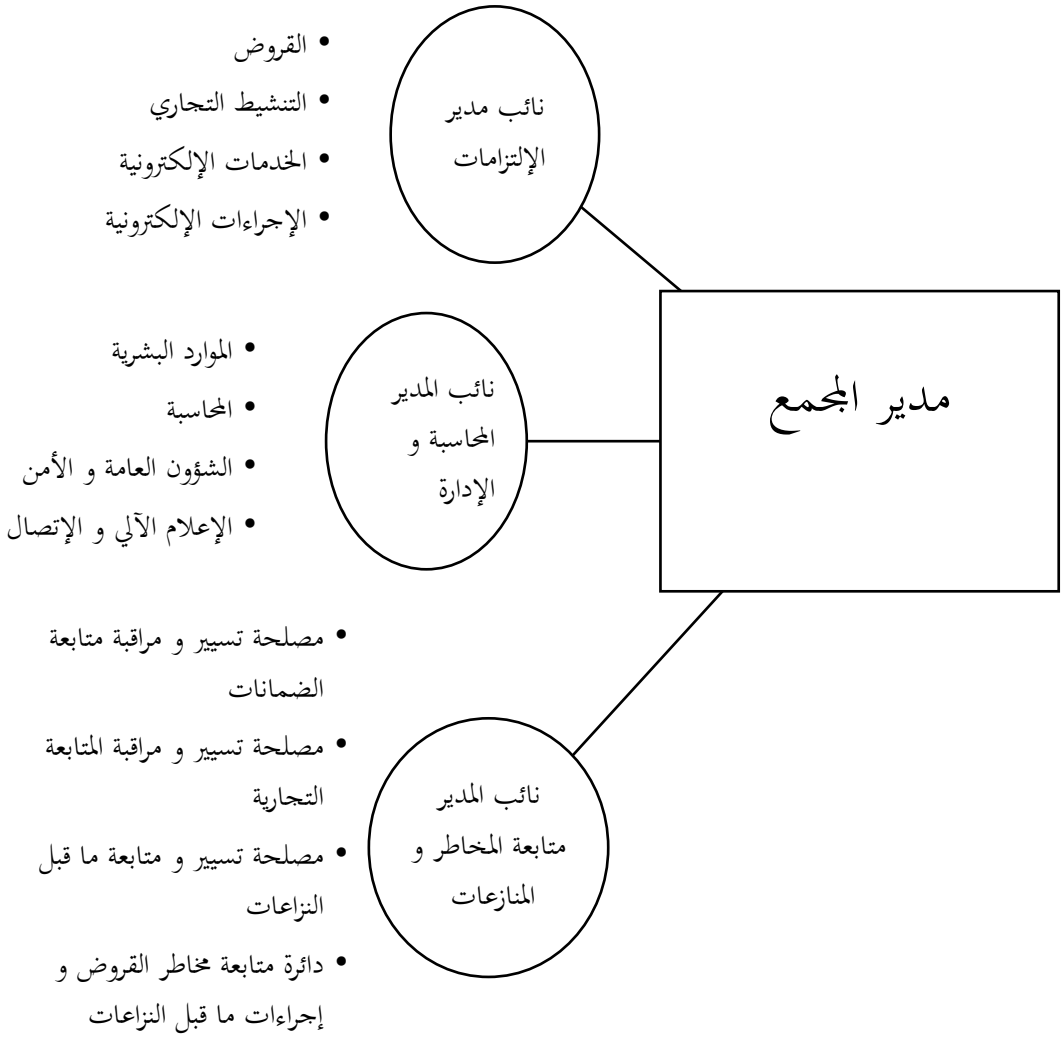
تمثل الوكالة البنكية الخلية القاعدية التي يمارس من خلالها البنك نشاطاته هي الواجهة التي يقدم من خلالها البنك منتجاته و يتعامل مع عملائه و يخدم مصالحهم ، وكالة المدية هي وحدة من ثمان وكالات تابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية موزعة على تراب ولاية المدية و مرتبطة بالمجمع الجهوي للإستغلال لولاية المدية ، و هي الوكالة الرئيسية إذ هي الممثلة عن الوكالات الأخرى في بعض العمليات كعمليات التجارة الخارجية فوكالة المدية رمزها 846 في المنظومة البنكية الجزائرية ، فالشكل التالي يوضح هيكل الوكالة يأتي على رأسها مدير و هو يسهر على تسيير كل من مصلحة الاستغلال ، مصلحة الزبون و الخلية الإدارية و الأمانة .

الشكل رقم (2 – 1) : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة .



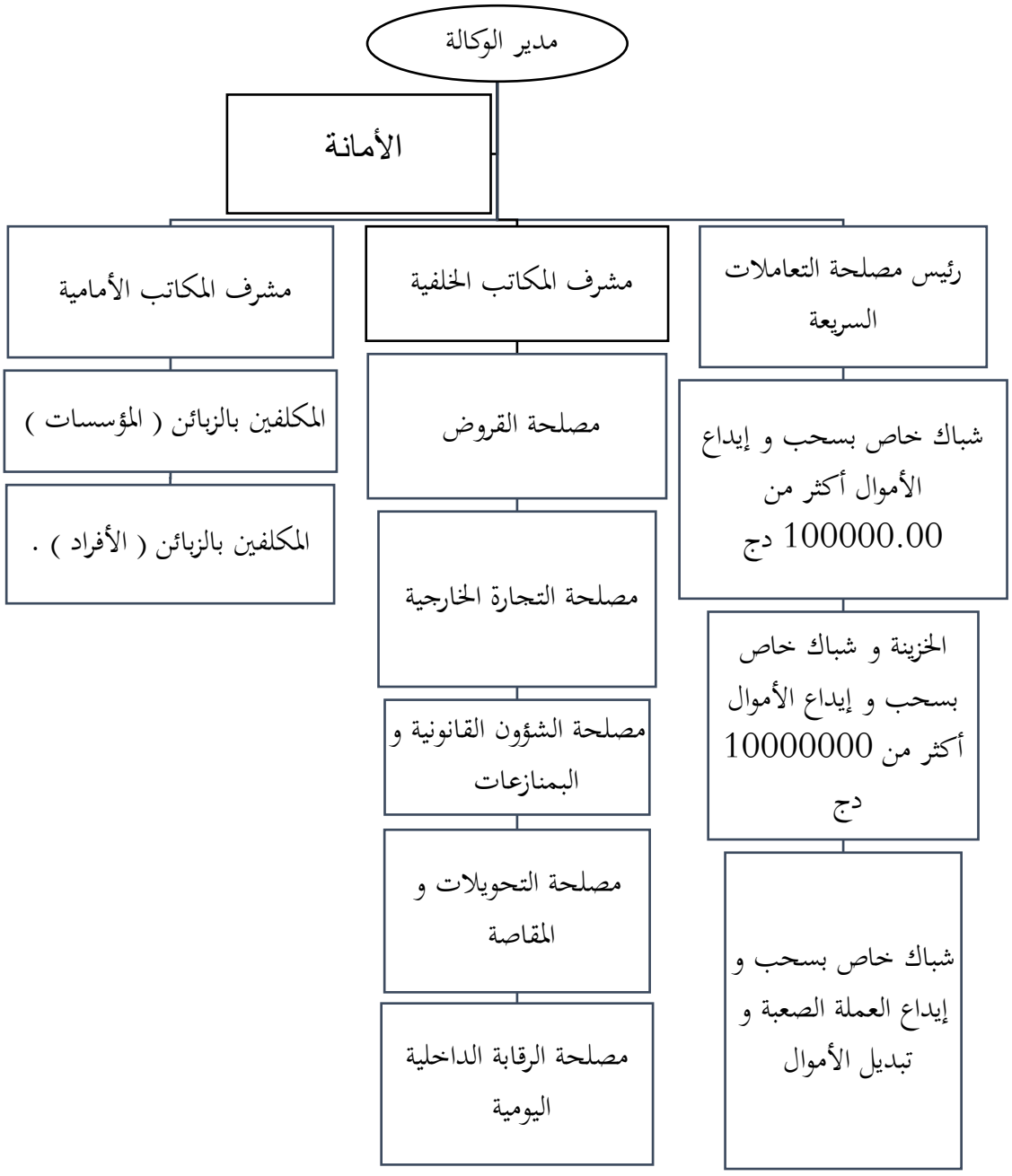
المصدر : وثائق بنك الفلاحة و التنمية الريفية .مقابلة من وكيل بدر من طرف السيد حشاش زكريا يوم 12 | 04 | 2022

الشكل رقم (2 –2) : الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلال .



المصدر : وثائق بنك الفلاحة و التنمية الريفي مقابلة نفس المرجع السابق يوم 12 افريل 2022

الشكل رقم (2 – 3) : الهيكل التنظيمي لوكالة المدية للإستغلال 846 .



المصدر : وثائق بنك الفلاحة و التنمية الريفية .مقابلة من طرف وكيل البدر نفس المرجع السابق

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية لنظم الدفع المعاصرة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لBADR

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر من أهم البنوك و أكثرها استعمالا لنظم الدفع الإلكترونية الموجودة و المتعامل بها، كما قدمت عدة خدمات بنكية إلكترونية ساعدت في جذب العديد من الزبائن بحيث توفر لهم عناء الجهد و الوقت و التعب و بعروض تدر بدخل و الفائدة على البنك و هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول : الخدمات البنكية الإلكترونية المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة المدية 846 .

نظرا للتقدم التكنولوجي استوجب على البنك BADR تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات البنكية الالكترونية.

أولا : الخدمات البنكية الالكترونية لدى وكالة 864 .

يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية حيث نجد منها :

1-خدمات الصراف الآلي : يمكن استخدام الصراف الآلي في العديد من العمليات البنكية المصرفية مثل سحب و الإيداع النقدي و الاستفسار عن الرصيد و الحصول على كشف الحساب المختصر و تحويل الأموال بين الحسابات لنفس الشخص و المستفيد الآخر ، حيث أن هناك آلات الصرف تقع خارج المبنى فهي عبارة عن محطات متواجدة حول المبنى الخارجي للبنك بغرض توفير خدمات بنكية خارج ساعات العمل الرئيسية.

1-1خدمة e-Banking : و هي عبارة عن بوابة الكترونية يوفرها البنك لتمكين العملاء من الاستفادة من الخدمات البنكية عن بعد .

1-2الموقع الإلكتروني BADR net : بحيث يمكن للعميل طلب الاشتراك في هذه الخدمة مجانا و ذلك عن طريق ملئ الاستمارات الموجودة على الموقع بالبيانات الشخصية و يضمن الموقع أمن المعلومات المسجلة عبر توفير رقم الاشتراك و الرقم السري مع إمكانية تغيره لغرض السرية إذ يطلب في بعض الأحيان من العميل تغيير كلمة السر من فترة لأخرى ، كما تسمح هذه الخدمة ب :

- الإطلاع على الرصيد و على حسابات التوفير دون الحاجة إلى الذهاب إلى البنك .

- تحميل المعاملات و الاستمارات على شكل ملف PDF .
- إرسال ملفات التحويلات و الضرائب للبنك إلكترونيا بالإضافة إلى إمكانية سداد المستحقات دون الحضور الشخصي للعميل .

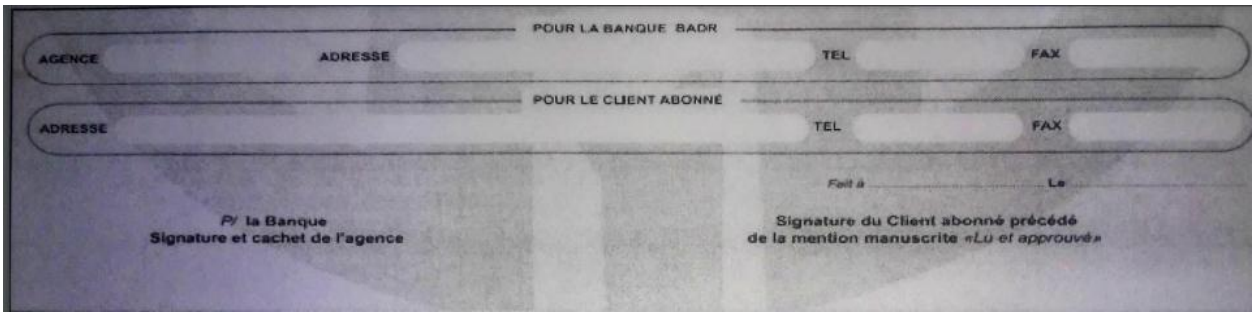
الشكل(2–3): واجهة موقع BADR net .



المصدر : https://badronline.badr.dz تاريخ الاطلاع 21 ماي 2022 ساعة 11

1. خدمات BADR SMS : و هي خدمة مستحدثة في إطار ترقية و تحسين جودة الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك للعملاء عبر إرسال إشعارات notification و رسائل sms لتسهيل عمليات تتبع حركة الأرصدة و الحسابات البنكية عن بعد و تقدر رسوم الاشتراك بمبلغ 150 دينار جزائري للأفراد 500 دينار جزائري للمؤسسات و تكون شهرية .

الشكل (3–1): الواجهة الخلفية لقسيمة اشتراك في خدمة BADR sms + BADR net .



المصدر الوثائق الداخلية للبنك مقابلة من طرف الوكيل الب.

2- الأتوماتيكي للأوراق DAB : هو آلة أوتوماتيكية تعمل على مدار 24سا /24 سا تسهل عمليات سحب الأموال باستعمال أحد البطاقات البنكية التي يوفرها البنك كما تسمح بالكشف على الرصيد بطريقة آمنة و سريعة .

الشكل (3 -1): الموزع الأوتوماتيكي للأوراق .



المصدر :http://bourse-dz.com تاريخ الإطلاع 15 أفريل 2022 الساعة 13.00

3-الشباك الآلي للأوراق GAB : هو جهاز أتوماتيكي يسمح بالقيام بمختلف الخدمات البنكية التي يتم إجرائها على مستوى الشبابيك العادية في البنك مثل سحب الأموال، الكشف على الرصيد ، قبول الودائع ، طلب الشيك ، عمليات التحويل بين الحسابات ...إلخ .

4-جهاز نقطة البيع الإلكتروني TPE : و هو جهاز الدفع المباشر يستخدم في عمليات تحويل الأموال إلكترونيا عبر تمرير البطاقة البنكية على القارئ الإلكتروني بحيث يتم التأكد من كفاية الرصيد و اقتطاع ثمن الخدمة من رصيد الزبون و تحويلها إلى رصيد البائع إلكترونيا

الشكل رقم (3 –2): جهاز TPE .



المصدر : https://www.arabpng.com .تاريخ الاطلاع 13ماي 2022

ثانيا : بطاقات الدفع المستخدمة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة المدية 846 .

لقد قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية تماشيا مع مستجدات الوضع الراهن الذي فرضته التجارة الإلكترونية باقتناء وسائل دفع حديثة و هي منتج طرح في السوق في منتصف التسعينيات من القرض الماضي ، يسمح لعملاء البنك بالقيام بعمليات تسديد و سحب الأموال عبر الموزعات الآلية للاوراق النقدية ، و سنحاول ذكر هذه الوسائل :

1–بطاقات الدفع الإلكترونية :

1–1–البطاقة البنكية CIB– Interbancaire : هي بطاقة دفع و سحب بين البنوك صالحة للإستخدام في الجزائر فقط ، تسمح لحامليها بالقيام بعمليات سحب الأموال و تسديد الفواتير على مدار 7 أيام على مدى 24 ساعة و بطريقة آمنة و سريعة ، و بتعريف آخر هي بطاقة تستعمل من أجل تسوية عمليات الشراء و بيع الخدمات من خلال آلات الدفع الإلكترونية EPE الموضوعة لدى المتاجر المتعاقدين و كذلك القيام بعمليات السحب لدى الموزع الآلي للأوراق النقدية DAB المتصل بين البنوك على مستوى التراب الوطني و من شروط الحصول عليها :

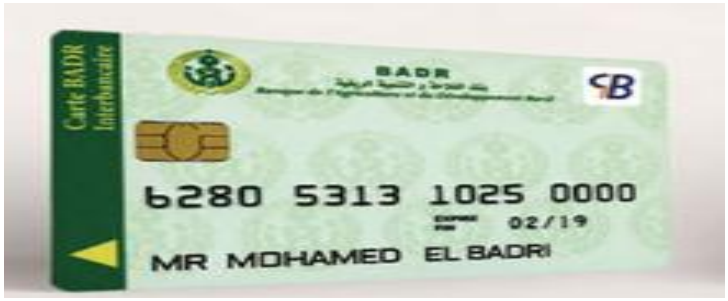
- وجود حساب بنكي بالدينار .
- تمنح لأصحاب مهنة معترف بها حسب الأصول مع دخل ثابت .

- تمنح لممثلي أو وكلاء الشركات أو المؤسسات التي لديها حساب بنكي جاري ، إذ يتم إصدار البطاقة على حساب الشركة .

إمكانية القيام و تنقسم هذه البطاقة إلى نوعين :

1-2البطاقة الكلاسيكية : و هي بطاقة تقدم للعملاء ذوي أصحاب الأجور و للحصول على هذا النوع من البطاقات يجب توفر قسيمة الأجر مع إظهار سقف الأجر .

الشكل(3 – 3): **البطاقة الكلاسيكية** .



المصدر : وثائق البنك الداخلية مقابلة من طرف وكيل البدر السيد حشاش زكريا يوم 18ماي 2022 على الساعة 11.00

1-3البطاقة الذهبية : و تمنح هذه البطاقة امتيازات و سيولة نقدية أكثر من تلك المتوفرة في البطاقة الكلاسيكية ، لذلك نجد أنها تخضع لشروط أكثر تعقيدا من سابقته إذ أن من متطلبات تفعيلها يجب أن يتوفر مبلغ 50000,00 بالنسبة للموظفين أما بالنسبة للتجار فيجب أن يكون المبلغ 10000,00 فما فوق مع توفر إما سجل تجاري أو بطاقة حرفي بطاقة الفلاح .

الشكل (3 –4) : البطاقة الذهبية Carte Gold.



المصدر : الوثائق الداخلية للبنك .مقابلة من طرف الوكيل البنك بدر يوم 17 ماي 2022 على الساعة 10.15

- **مزايا البطاقات البنكية CIB** :

يتمتع حاملي البطاقات البنكية CIB على اختلاف أنواعها على العديد من المزايا نذكر منها ما يلي :

- ✓ إمكانية القيام لعمليات سحب الأموال عبر الموزع الآلي للأوراق DAB أو الشباك الأوتوماتيكي GAB على مدار 7/24 .
- ✓ تسديد الفواتير عبر شبكة الأنترنت .
- ✓ القيام بعمليات الدفع لدى المتاجر التي تتوفر فيها نقاط البيع الإلكترونية TPE إمكانية التحقق من الرصيد التحويل بين الأرصدة .
- ✓ تزويد الحساب الإدخاري عن بعد .

و تمتد مدة صلاحية البطاقات البنكية إلى غاية سنتين قابلة للتجديد تلقائيا كما تتميز هذه البطاقات بنظام أمني مشدد إذ في حالة ضياعها أو سرقتها يتوجب إبلاغ البنك فورا لتجميد البطاقة ، و استبدالها عبر تجديد البيانات السرية .

1-بطاقة توفير بدر : و هي بطاقة بنكية مرتبطة بحساب دفتر التوفير LEB أو دفتر توفير الفلاح LEF بفوائد أو بدون فوائد و تسمح لحاملها التنفيذ و القيام بمعالجة العمليات بشبكة الخدمات المصرفية الإلكترونية لبنك BADR و ما بين البنوك ، أي أنها عبارة عن بطاقة نقدية مشخصة و عملية و عالمية تطابق المعايير الدولية مؤمنة بشكل مزدوج ، شريحة و مجال مغناطيسي بالإضافة إلى شيفرة سرية لا تعرفها إلا صاحب البطاقة .

الشكل(4–1): بطاقة TAWFIR .



المصدر : الوثائق الداخلية للبنك .مقابلة من طرف الوكيل بدر حشاش زكريا يوم 15ماي 2022| ساعة 14.00

- **مميزات بطاقة TAWFIR :**

✓ صلاحية البطاقة تمتد إلى عامين مع إمكانية التجديد .

✓ صلاحية الاستعمال في الجزائر فقط .

✓ تحديث صناديق التوفير و الإدخار في جميع العمليات الحسابية .

- **الخدمات التي تقدمها بطاقة TAWFIR :**

✓ إمكانية السحب من دفتر التوفير .

✓ التحويل من الحساب الجاري إلى دفتر التوفير .

✓ طلب دفتر الشيكات .

المطلب الثاني : نظم الدفع المعاصرة المستعملة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR .

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوكالة المدية من أهم البنوك و أكثرها استعمالا لنظم الدفع الإلكترونية الموجودة و المتعامل بها ، و قد أنتج البنك ثلاث بطاقات حديثة توافقا مع التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي ، و سوف نتطرق لها فيما يلي :

أولا:بطاقة الدفع و بطاقة التوفير في بنك البدر – وكالة المدية – .

1–بطاقة الدفع CIB : هي بطاقة يومية ووسيلة سحب و دفع آمنة و ميسرة ، تمكن العميل من استعمال رصيده دون تحديد للسقف و في جميع الأوقات ، و هي صالحة عبر كافة التراب الوطني.

-تسحب من كافة ماكنات السحب الحاملة للإشارة CIB .

-و يمكن للعميل أن يسحب 50000 دج في اليوم الواحد .

2–بطاقة الدفع VISA في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ال BADR

- بطاقة VISA : لكي تتمكن من التصرف بكل حرية في أموالكم ، يضع بنك –BADR– في خدمتكم مجموعة من البطاقات المصرفية –VISA– التي تسمح لكم بسحب الأموال في الخارج عبر أجهزة DAB الحاملة لعلامة VISA و تسديد ثمن مشترياتكم في الخارج لدى المحلات المعتمدة من طرف VISA electrom–VISA ، و كذا التسوق عبر شبكة الأنترنت . و هذه البطاقة لها أربعة أنواع و هي :

3–بطاقة VISA Titanium مسبقة الدفع : هي بطاقة تصدر لأي زبون لديه حساب أولا جاري بالعملة الصعبة أو الدينار و هي مدعومة إما من حساب بالعملة الصعبة أو بدفع نقود من العملة الصعبة في خزينة البنك خلال يوم الطلب المقدم من طرف المعني بالأمر ، حيث تعمل على أساس التحميل الذي يقوم به حاملها .[1]

* **التكاليف المتعلقة ببطاقة VISA مسبقة الدفع .**
  - إصدار البطاقة 20000 دج .
  - إعادة الشحن 4000 دج (عن طريق الصندوق) 15000 دج Clasique .
* **حقوق الاستعمال : و يمكن إظهارها في الجدول التالي :**

[1] لقاء مع وكيل بنكBADR السيد حشاش زكرياء، الجزائر ، وكالة المدية ، تاريخ المقابلة 18 /05 / 2022 على الساعة 11: 14

الجدول رقم : (2 – 1) : حقوق الإستعمال

الدفع	السحب
– داخل منطقة اليورو مجانا . – خارج منطقة اليورة 2.5 % من المبلغ المدفوع	– داخل منطقة اليورو€ 2 . – خارج منطقة اليورو 2€ + 2.5 % من المبلغ المسحوب .

المصدر : من إعداد الطالبتين نقلا عن الموقع الإلكتروني : WWW.BADR.Bank.dz و كان تاريخ الإطلاع يوم 18 ماي 2022 على الساعة 10:00 .

4–بطاقة VISA كلاسيك : هي بطاقة إسمية و سحب و دفع بمقدار العملة الصعبة المتأخرة في الحساب و الشحن الأقصى للبطاقة هو 2000 يورو .

* التكاليف المتعلقة ببطاقة VISA كلاسيك .
  - إصدار البطاقة 7000 دج .
  - إعادة الشحن 4000 دج .
  - إعادة إصدار الرمز السري 1000 دج
* حقوق الاستعمال : و يمكن إظهارها في الجدول التالي .

الجدول رقم (2 –2) : حقوق الاستعمال لبطاقة VISA كلاسيك .

الدفع	السحب
_ داخل منطقة اليورو 05 % من المبلغ المدفوع . _ خارج منطقة اليورو 3% من المبلغ المدفوع .	_ داخل منطقة اليورو 2€ + 05 % من المبلغ المسحوب . _ خارج منطقة اليورو 2€ + 03% من المبلغ المسحوب .

المصدر : من إعداد الطالبتين نقلا عن الموقع الإلكتروني . WWW.BADR.BANK.DZ

وكان تاريخ الإطلاع يوم 18 ماي 2022 على الساعة 10:00

5-**بطاقة Titanium VISA** : بطاقة إسمية شخصية و السحب يكون حسب مقدار العملة الصعبة المتوفرة في الحساب ، الشحن الأقصى للبطاقة هو 7000 يورو .

- التكاليف المتعلقة ببطاقة – VISA – تيتانيوم .
- إصدار البطاقة 20000 دج .
- إعادة الشحن 4000 دج .
- إعادة إصدار الرمز السري 1000 دج .
- حقوق الاستعمال

الجدول رقم (2 – 3) : حقوق الاستعمال لبطاقة –VISA– تيتانيوم .

الدفع	السحب
– داخل منطقة اليورو0.5 من المبلغ المدفوع . – خارج منطقة اليورو 3% من المبلغ المدفوع .	– داخل منطقة اليورو 2€ + 05 % من المبلغ المسحوب . – خارج منطقة اليورو 2€ + 03 % من المبلغ المسحوب .

المصدر : من إعداد الطالبتين نقلا عن الموقع الإلكتروني :WWW.BADR.BANK.DZ و كان تاريخ الإطلاع يوم 18 ماي 2022 على الساعة 12:00 .

6- بطاقة VISA بلاتينيوم : بطاقة متاحة لكل من يملك حساب بالعملة الصعبة مع حدا للرصيد قيمته 1000 دج .[1]

7-بطاقات MASTER CARD : في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة المدية – .

بطاقة للسحب و الدفع بالعملة الأجنبية في الخارج ، و يمكن كذلك استعمالها على شبكة الأنترنت محليا و دوليا و تقترح عليكم بثلاثة أنواع :

- **ماستر كارد مسبقة الدفع .**
  - بطاقة غير شخصية صالحة لمدة 3 سنوات .
  - الشحن الأقصى للبطاقة هو 1000 دولار أمريكي / الشهر (إلا في حالة موافقة مدير الوكالة) .

بإمكانكم الاستفادة من بطاقة ماستر كارد مسبقة الدفع بمجرد فتح الحساب دينار و حساب دولار أمريكي ، تسلم لكم البطاقة على الفور .

- **التكاليف المتعلقة ببطاقة ماستر كارد مسبقة الدفع كما يلي :**
  - إصدار البطاقة 2000 دج .
  - إعادة الشحن 1000 دج .
  - إعادة إصدار الرمز السري 1000 ج .
  - مصاريف الاعتراض 500 دج .
- **ماستر كارد كلاسيكية** :بطاقة ماستر كارد الكلاسيكية هي بطاقة ماستر كارد الكلاسيكية بمجرد فتح حساب دينار و حساب دولار أمريكي : تسلم لكم البطاقة 20 يوم بعد الطلب .

* **التكاليف المتعلقة ببطاقة ماستر الكلاسيكية هي كما يلي :**
  - إصدار البطاقة 4000 دج .
  - تجديد البطاقة 2000 دج .
  - إعادة الشحم 1000 دج .
  - إعادة إصدار الرمز السري 1000 دج .

[1] لقاء مع وكيل بنك BADR الجزائر ، وكالة المدية ، تاريخ المقابلة 18 /05 / 2022 على الساعة 35: 14

- مصاريف الاعتراض 500 دج .

-حقوق الاستعمال : و يمكن إظهارها كما يلي :

الجدول رقم (2 – 4) : حقوق الاستعمال لماستر كارد الكلاسيكية .

الدفع	السحب
– في حدود الدولار 2.5 $ السحب + 05 % مبلغ السحب . – خارج حدود الدولار 2.5 $ عند السحب + 3 % مبلغ السحب .	– داخل حدود الدولار 0.5 % مبلغ الدفع . – خارج حدود الدولار 3% مبلغ الدفع .

المصدر / من إعداد الطالبتين نقلا عن الموقع الإلكتروني WWW.BADR.BANK.DZو كان تاريخ الإطلاع يوم 18 ماي 2022 .

خلاصة الفصل :

شرعت الجزائر في النهوض باقتصادها من حالة الركود إلى تطوير نظامها المصرفي و مواكبة ما هو جديد ، لذلك فإن أمام النظام المصرفي الجزائري تحديات كبيرة من أجل ترسيخ ثقافة الإقتصاد على نظم الدفع المعاصرة فبالنسبة للبنوك الجزائرية لا يزال مفهوم الصيرفة الإلكترونية غائبا عنها بسبب المشاكل و متاهات البرامج الإصلاحية المتعددة التي يعاني منها النظام المصرفي .

من خلال دراستنا التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية ال BADR _ وكالة المدية _ يمكننا القول بأن نظم الدفع الإلكتروني أصبحت من الضروريات التي تستوجبها التطورات الحاصلة و المستمرة في القطاع المصرفي .

بالإضافة إلى ذلك وجدنا أنه لحد الآن لم تطبق فيه التكنولوجيا و نظم الدفع المعاصرة .

خاتمة

أصبحت نظم الدفع الحديثة من أهم المداخيل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية ، و ظهرت إلى الوجود ، ما يسمى بنظم الدفع الإلكترونية ، و نجد من بين هذه النظم البطاقات الإلكترونية التي تمكنت من الإنتشار السريع عبر كل أنحاء العالم و حظيت بقبول واسع ، مما شجع على خلق وسائل دفع أخرى كالنقود الإلكترونية ، المقامة الإلكترونية و المحافظ الإلكترونية بالإضافة إلى تزايد حجم المعاملات المصرفية الإلكترونية عبر الحدود بين عملاء المصارف و الشركات التجارية بواسطة التجارة الإلكترونية ، كما أدى ذلك إلى تمكين المصارف التجارية من تقديم خدمات لعملائها لم تكن معروفة من قبل مثل أجهزة الصراف الآلي .

ففي هذا العمل قمنا بدراسة موضوع كيفية مساهمة نظم الدفع الإلكترونية في إبراز الميزة التنافسية للبنوك حيث يمكن القول أنه مواكبة مع الإتجاهات العالمية الحديثة ، ظهر موضوع مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية كأحد أبرز الوسائل لإبراز الميزة التنافسية للبنوك و هذا يعتبر حلا مناسبا للكثير من المشاكل البنكية ، إلا أن الإتجاه العام نحو تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية يهدف إلى قيام كيانات بنكية قوية تستطيع المنافسة على المستوى المحلي و العالمي أيضا ، و أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها تتبع التغيرات التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا المتطورة .

لقد أصبحت البنوك في أرجاء العالم تتسابق من أجل تقديم خدماتها بكل حداثة توصلت إليها التكنولوجيا المعلوماتية و هذا من خلال فتح مواقع لها عبر الشبكة العنكبوتية ، فظهر ما اصطلح عليه البنوك الإلكترونية التي تسمح للبنوك بتسوية كل أنشطتها و خدماتها المالية عبر الأنترنت ، كما أن تقديم خدمات بنكية من مواقع يساعد على كسب ميزة تنافسية تعزز المكانة التنافسية و تؤهله إلى مستوى المعاملات التجارية المطلوبة .

و عند النظر لأهمية ما قدمته الخدمات البنكية الإلكترونية للإقتصاد العالمي حاولت الجزائر النهوض باقتصادها من حالة الركود و كذا تطوير نظامها البنكي لمواكبة كل ما هو جديد الخدمة البنكية الإلكترونية قامت بإصلاحات عديدة لإنشاء بنية تحتية تساعد البنوك الجزائر من تقديم منتجاتها و خدماتها بسهولة و سرعة و أمان لحماية عملائها، وعليه أصبح من الضروري في الآونة الأخيرة أن تأخذ البنوك الجزائرية و نظم الدفع الإلكترونية كأحد أهم الوسائل لمواجهة هذه التحديات و تعزيز الميزة التنافسية لإنتاج بنوك متطورة و بالتالي فإن أي جهد يجب أن يكون في اتجاه تطوير و عصرنة الآليات التي تسير البنوك و الأخذ بمبدأ الجودة و بمحاولة التوسع في استعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل تحقيق الميزة التنافسية .

I. نتائج الدراسة :

1. نتائج الدراسة النظرية :

- أوضحت الدراسة أن هناك حاجة ماسة إلى تقديم وسائل الدفع البنكية الإلكترونية لمواجهة احتياجات العملاء و تشجع على قيام خدمات مصرفية إلكترونية و توسع أفاق أمام التجارة الإلكترونية ، و فتح المجال لظهور سوق خاص بها .
- ظهور وسائل الدفع الإلكترونية لم تهمل البنوك الوسائل التقليدية ، بل قامت باستغلال التطورات التكنولوجية لصالحها من أجل التخلص و القضاء على معظم عيوبها .
- تسهل هذه الوسائل من التعاملات بين الأفراد ، كونها تضمن تقليص التداول النقدي .
- تبني مفهوم البنوك الإلكترونية يؤدي بالبنك إلى تقديم وسائل بنكية متنوعة و بجودة عالمية .
- الميزة التنافسية تمثل النتائج النهائية التي اسفرت عنها جهود البنك في عصرنة أنشطة من خلال المزج بين كافة الموارد البشرية و المادية .

2. **نتائج الدراسة التطبيقية** : من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا التطبيقية التي انصبت على الموضوع :

- استخدام نظم الدفع المعاصرة في تحسين تنافسية و عصرنة البنوك التجارية ، بوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR – وكالة المدية – و من خلال الرجوع إلى التساؤلات التي طرحناها في المقدمة ، اتضح أن الإجابة على هذه الأسئلة يتضمن دراسة واقع استخدام البنوك الجزائرية لأنظمة الإلكترونية الحديثة ، تبين لنا ما يلي :

- إن استعمال نظم الدفع الحديثة من قبل الزبائن يعود بالنفع على مردودية البنك(عمولات أكثر).
- تسبب ظهور نظم الدفع المعاصرة في بنك البدر في انخفاض محسوس لاستخدام نظم الدفع التقليدية لكنه لم يؤدي إلى اختفائها أو زوالها.
- أما بالنسبة إلى استخدام نظم الدفع التقليدية فقد كان بشكل كبير ، و هذا راجع إلى أن البنوك التجارية ما زالت بنوك تقليدية تفتقر تماما إلى النظم الإلكترونية المعاصرة و مازالت حبر على ورق و تطبيقها بصفة محتشمة لعدم تأهيل العنصر البشري.

II. الاقتراحات و التوصيات :

استنادا على نتائج هذه الدراسة فإنه يتم وضع بعض التوصيات التي يأمل من ورائها أن تتمكن البنوك الجزائرية من تفادي جوانب النقص و استغلال نقاط القوة لدعم توجهها نحو توظيف نظم الدفع المعاصرة في أعمالها و تقديم خدمات معاصرة تزيد من تنافسيتها بين البنوك.

- العمل على تعزيز استخدام أحدث النظم البنكية المعاصرة الحديثة لممارسة النشاط البنكي.
- دراسة الاستراتيجيات المستقبلية للبنوك الجزائرية و التي تتضمن مشروع الميزة المتنافسية.
- وضع سياسة محكمة لتحسين أداء الموظفين في البنك حتى يبقوا إلى مستوى المعايير الدولية في التكوين و التسيير، ذلك من خلال الدورات التكوينية لهم كما يؤدي إلى رفع الكفاءة المهنية و العملية و بالتالي إلى تقليص الأخطاء.
- توزيع مهام المصالح غير المتوفرة في غرف خاصة بها و فصلها عن مهام المدير.
- منح بطاقة السحب الآلي للزبائن مما يتيح فرص لتقليص الاكتظاظ أمام الشبابيك و هكذا يسهل عمل الموظفين في الشباك.
- وضع إحصائيات لأنواع القروض الممنوحة حتى تعطي أكثر سهولة عند منحها من جديد.
- على كل بنك أن يعمل على تعميم الربط الإلكتروني بين جميع الوكالات من أجل إيصال خدمة نظام الدفع الإلكتروني إلى أكبر شريحة من المتعاملين
- العمل على إقامة رقابة صارمة و ضابطة بهذه التعاملات البنكية الإلكترونية.
- كما تقترح أخيرا أن تتم دراسة هذا الموضوع (نظم الدفع المعاصرة الالكترونية و تأثيرها في تنافسية البنوك التجارية) و مدى علاقتها ماليا و تجاريا على المؤسسات المالية و الزبائن في آن واحد.

III. آفاق الدراسة :

- نشير في الأخير أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة فتعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر بعضا منها :
- مدى مساهمة نظم الدفع المعاصرة في تطوير الجهاز المصرفي الإلكتروني و تحقيق مزايا الجودة الشاملة في البنوك التجارية.
- إمكانية تأثير التكنولوجيا و مستجدات المحيط على نظم الدفع الحديثة في البنوك التجارية الجزائرية.
- عصرنا نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.
- دور الميزة الإلكترونية في تحقيق الميزة التنافسية البنوك التجارية.
- دراسة الاستراتيجيات المستقلة البنوك الجزائرية و التي تتضمن مشروع الميزة التنافسية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة الكتب بالعربية :

- أحمد هني ،العملة و النقود ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008
- الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة السابعة ،الجزائر
- أمين فرج يوسف ، العالمية للتجارة الإلكترونية و عقودها ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، 2009
- جمال الدين محمد المرسي و اخرون ،التفكير الاستراتيجي و الادارة الاستراتيجية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر ، 2006
- رشاد عصام ، رياض الحلبي ، النقود و البنوك ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،ط1 ، 200 ،
- رشيد بوعافية ، إبراهيم مزيود ، التحول إلى وسائل الدفع الإلكترونية و تحديات الجرائم المعلوماتية
- سعد غالب ياسين ، بشير عباس العلاق ، الأعمال الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن ، 2006 ص 29 .
- شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ، الجزائر ،2011
- صريف محمد حسام ، محفظة النقود الإلكترونية ، رؤية مستقبلية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية،2007
- زهير عباس كريم ، النظام القانوني للشيك ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 1997
- طارق عبد العال حماد ، التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية و المالية و التمويلية و القانونية ، الدار الجامعية، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 2006
- عبد الغفار حنفي ، عبد السلام ابو قحف ، الادارة الحديثة في البنوك التجارية ، دار الجامعية ، الاسكندرة ، 2004 .
- علي السلمي ،ادراة الموارد البشرية الاستراتيجية ، دار غريب للنشر و الطباعة ، القاهرة ، مصر ، 2001 .
- فاروق سيد حسين ،التجارة الإلكترونية و تأمينها ، الطبعة الأولى ، الجيزة ،2001
- متولي عبد القادر ، الاسواق المالية و النقدية في عالم متغير ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2010.
- محسن احمد الخضري ،صناعة المزايا التنافسية ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، الطبعة 01 ، 2004 .

- محمد سمير احمد ،الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطبتعة ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2009
- محمد صالح الحناوي ، عبد الفاتح عبد السلام ، مؤسسات مالية ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، الاسكندرية ، 2000 ،
- محمد فتحي البديوي ،إدارة البنوك ، الطبعة الأولى ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 2012
- محمد مصطفى الصنهاوي ،ادارة البنوك التجارية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2013 .
- مروان عطوان ، النظريات الاقتصادية ، الطبعة الخامسة ، دار البعث للطباعة و النشر ، الجزائر ،2007
- معارفي فريدة و مفتاح صالح ، البنوك الإلكترونية ، المؤتمر العالمي الخامس ، كلية العلوم الإدارية و المالية ، جامعة فيلادليا ،الوم أ دون ذكر سنة النشر
- معالي فهيمي حيدر ،نظام المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر، 1997.
- منصور بن عسو عبد الكريم ، مدخل إلى الرياضيات المالية ،الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003
- منير ابراهيم هندي ، ادارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، ط3، 1996
- منير الجحبيهي و ممدوح الجحبيهي ، البنوك الإلكترونية ، دار لكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر 2005 .
- د.نادية‌فضيل ، الأوراق التجارية في القانون الجزائري ، دار هومة للطباعة و النشر ، الطبعة الحادية عشر ، الجزائر 2006
- نبيل مرسي خليل ،الميزة التنافسية في مجال الاعمال ، مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية ، مصر ، ط1998.

كتب باللغة الفرنسية :

- Bobbeauthierry , Droit Baskaire ,EditionMonthrestion, paris ,1994, p41

قائمة المذكرات :

- احمد ابراهيم ، سعيد حسن ، اثر ممارسات ادارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية ، دراسة ميدانية في شركات الادوية الاردنية ، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، 2003 ،.
- بارش آسيا ،وسائل لدفع الإلكترونية و مدى تطبيقها في الجزائر،مذكرة نيل شهادة الماستر ،تخصص مالية وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،خاصة أم البواقي،الجزائر 2012/2013
- باصور محمد، حمادوش سارة عصرنة وسائل الدفع في البنوك التجارية ، مذكرة ماستر تخصص علوم مالية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علم التسيير ، جامعة المدية ، الجزائر ،2016-2017.
- بشرى جاب الله ،اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على اكتساب ميزة التنافسية ، دراسة حالة مؤسسة موبيليس ، مذكرة ماستر تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و الموسطة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلو ، 2018 .
- بن شوشة وافية ، بن عالي زهور ،أثر تطور وسائل الدفع البنكية على تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية المؤسسة ،جامعة المدية ،2020/2019
- درقة خديجة ، تطبيق أنظمة الدفع الحديثة في البنوك التجارية ،مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية ، الجزائر ، 2015/2016
- سايح علي طوبال أسامة ، دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص علوم مالية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، الجزائر ، 2017/2016
- سلطاني خديجة ،إحلال وسائل الدفع التقليدية للوسائل الإلكترونية ،مذكرة ماستر(غير منشورة)،تخصص مالية و نقود ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،2013/2012
- عبد الرحيم وهيبة ، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية، رسالة الماجيستر (غير منشورة)، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 2005/2004

- عمار بوشناق ،الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية ، مصادرها و تنميتها ، رسالة ماجستير ، فرع علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2011 .
- قاسمية اسيا ،تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك ، رسالة ماجستير في علوم لتسيير، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس
- قاضي نورة، "تامين مخاطر القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR"، علوم التسيير تخصص مالية، 2006-2007 .
- لوصيف عمار،استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ،رسالة ماجيستار (غير منشورة)،تخصص التحليل و الاستشراق لاقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة،الجزائر ،2009/2008
- مخرمش حاج محمد ،دور الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية ، مذكرة ماستر تخصص ، مالية وبنوك ، جامعة ورقلة .
- مزغيش هاجر ،الخدمات البنكية الإلكترونية كمدخل لتحقيق الميوة التنافسية للبنوك التجارية ، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك جامعة أم بواقي 2017.

المواقع الإلكترونية :

- الشافعي محمد إبراهيم محمود " النقود الإلكترونية " ، الهيئة العليا لتطوير الرياض، المال و الاقتصاد ، بتاريخ الإطلاع 26 ماي 2022 على الموقع الإلكتروني www.arriadh.com .
- http://www.startimes.com/f.aspx?t=22885009

www. Badr-bank.dz

المجلات و الجرائد الرسمية :

- بوخاري فاطنة ، تحديات و ضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 1 (2021)، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر، 2021 .

- عبد الرزاق براهيمي ، عبد المالك هبال ،منصف شرفي ، أهمية استخدام وسائط الصرفية الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية ، مجلة الدراسات الاقتصادية ،المجلد 07 ،العدد 01 ، جامعة عبد الحميد صهري ، قسنطينة ، الجزائر ، جوان 2020
- مادة 113 من أمر رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية العدد 16 الصادر بتاريخ 18 أفريل 1990
- المادة 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد و القرض، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر بتاريخ 27 اوت 2003

الملتقيات و المحاضرات :

- بنك بدر وكالة المدية.
- حميد فشيتن حكيم بناولة ، واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية ، و إشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر ، المركز الحامعي ، خميس مليانة 26 – 2001/04/27

- زبير محمد ،الابداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية ، الملتقى الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف ، 12 نوفمبر 2013 ،
- زهية خياري ، شاوش شافية ، القدرة الصناعية للصناعة التحويلية ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف 2015
- صالح إلياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظم الدفع في البنوك الجزائرية، المركز الجامعي خميس مليانة أفريل 2001 .
- لقاء مع وكيل بنك البدر الجزائر ، وكالة المدية ، تاريخ المقابلة 18 /05 / 2022

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

بطاقة CBR

الوجه الأمامي



الوجه الخلفي



الملحق رقم 02

بطاقة CIB الذهبية

الوجه الأمامي

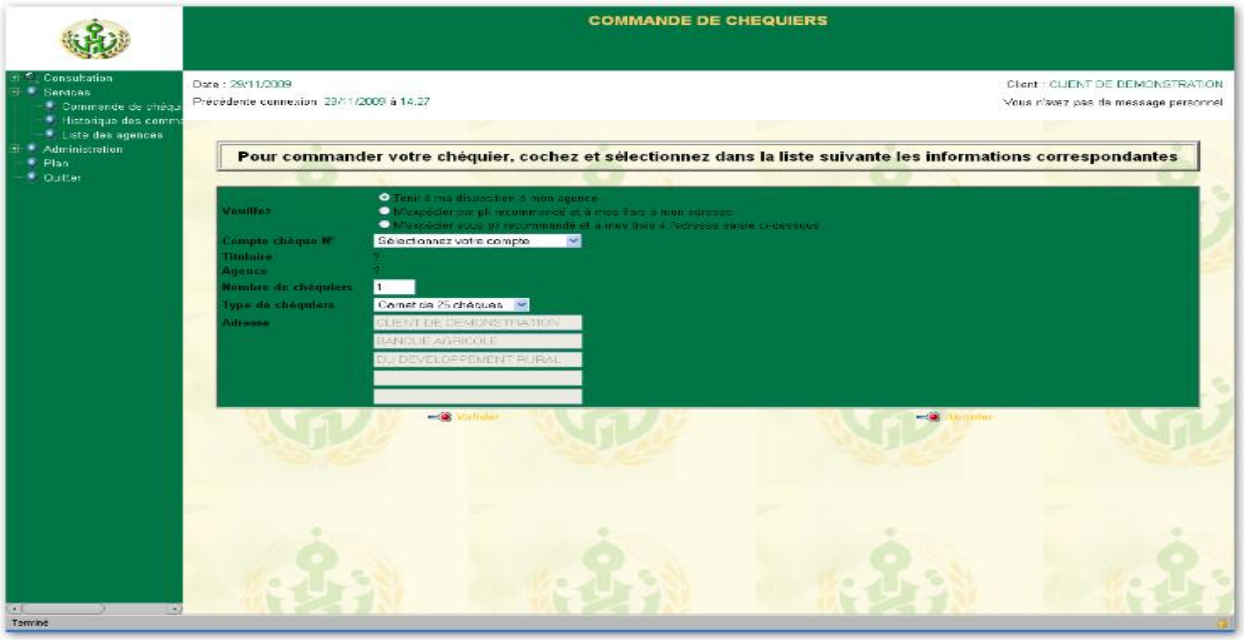


الوجه الخلفي



الملحق رقم 03

BADR On ligne



Master Card



الملحق رقم 04

Logo BADR



أشكال دفاتر التوفير " الإدخار "



الملحق رقم05

خدمات مصرفية في بنك البدر






بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
جديد NOUVEAU
لكل إنشغالاتكم
Pour toutes vos préoccupations
بدر بنك يضع تحت تصرفكم مركزه للاتصال
La BADR BANK met à votre disposition son CENTRE D'APPELS
BADR ittissal
www.badr-bank.dz
Appelez le 021 428 428 اتصلوا بـ




بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
EXPIRE A FIN
mastercard


بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
Carte BADR
TAWfir
Expire fin

بطاقة CBR



TPE BADR



الملحق رقم 06

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

Université Yahia Farès de Médéa
Faculté des sciences économiques, Commerciales et des sciences de gestion

ميدان التكوين ل.م.د

استمارة إيداع مشروع مذكرة ماستر

السنة الجامعية: 2022/2021

القسم: العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: مالية المؤسسة
الأستاذ المشرف: أسليماني محمد **الدرجة العلمية :** أستاذ محاضر قسم ب

المعلومات الخاصة بالطالب (ة):

الرقم	الإسم واللقب	تاريخ ومكان الإزدياد	رقم التسجيل
01	بلعربي عتيقة	1989/02/08 بـ: المدية	20072049030
02	عزيري فاطمة الزهرة	1990/04/16 بـ: المدية	20092036817

الموضوع المقترح:

نظم الدفع المعاصرة في البنوك التجارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

توقيع الطالب الأول	توقيع الطالب الثاني	توقيع الأستاذ المشرف
ABW		اسليماني محمد

رأي اللجنة: مقبول ◯ مقبول بتعديل ◯ مرفوض ◯

التعديلات المطلوبة / أسباب الرفض (إن وجدت):	إمضاء رئيس التخصص
	امضاء رئيس القسم

ملاحظة: في حالة عدم تمكن الطالب من اختيار مشرف يرجى كتابة بدون مشرف في الاستمارة على أن يتكفل فريق ميدان التكوين بتعيين أستاذ مشرف لاحقا